وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية الأساسية

كُتُبُ العلَّةِ النَّحْويّة التُّراثِيَّة
دراسةٌ موازنةٌ

رسالةٌ قدَّمها

عمر خزعل جاسم

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
مهدي عُبيد جاسم

ذو القعدة
أيلول
1434هـ
2013م

المبحث الأول : مناهج تأليف كتب العلة النحوية

أولاً : التقسيم المنهجي لكتب العلة

1- مقدمات العلماء :

اختلفت مناهج العلماء الذين ألّفوا في العلّة النحوية في مقدمات كتبهم ، فقسمٌ منهم قد صدّر كتابه بمقدمة تفصيلية بيّن فيها أهمية كتابه أو المنهج الذي درج عليه كتابه ، ومنهم من اكتفى بالبسملة فقط ، فالزجاجي (ت337هـ) بدأ كتابه بمقدمة تفصيلية ذكر فيها عدد الأبواب التي احتواها الكتاب ، ومنهجه في الكتاب مبينًا سبب تأليفه للكتاب ، إذ قال : " هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصّة ، والاحتجاج له ، وذكر أسراره ، والكشف عن المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول ؛ لأنّ الكتب المؤلفة في الأصول كثيرة جدًّا "[1] .

وذكر الزجاجي أيضًا مصادر بحثه ، فذكر أنّ منها ما استخرجه من كتب العلماء وبسطه ، وهَذَّب ألفاظه وقرّبه ، ومنها ما تلقاه من علماء اللغة ، ومنها مسائل جرت بين النحويين في مجالس اجتمعوا فيها[2] ، وهذا الكلام يدلّ على ما يأتي :

1 -أنّ الإيضاح هو مختصر في علل النحو .

2 -أنّه أول كتاب يُختص بتعليل الأحكام ؛ لأنّه أول مؤلف مفرد في علل النحو ، وقد احتوى جميع العلل النحوية بعد أنْ كانت تُذكر بعقب الأصول مع خلوّ أكثر الكتب النحوية منها .

أمّا ابن الوراق (ت381هـ) فقد اكتفى بالبسملة وبعد ذلك صلّى على النبي محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم ، ثمّ بدأ بصلب الموضوع مباشرةً[3] .

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 38 .

(2) ينظر : نفسه : 38 – 40 .

(3) ينظر : علل النحو : 118 .

وتابع ابن جني (ت392هـ) في (علل التثنية) ما سار عليه ابن الوراق فبدأ بالبسملة أيضًا ثمّ دخل في الموضوع مباشرةً .

وذكر الجليس النحوي (ت490هـ) مقدمة شملت ما ذكره المؤلف في جميع كتابه ، إذ ذكر أنّه كتاب قد ضمَّ جميع أصول العربية ، واقتُرِحَ عليَّ أن أودعه ثمارًا وعقودًا ، وأنّ فيه إعدادًا وحدودًا ، وأنْ أعدل عن الاستشهاد والتمثيل ، وأن أجعله كالمذاكير والجوامع المشتملة بإيجاز على الفوائد والمنافع[1] ، ثمّ ذكر جهده الذي بذله في سبيل إنجاز هذا الكتاب ، واسم الكتاب ، وسبب التسمية ، ثمّ ذكر اعتناءه بتخليصه وتنقيحه نهاية الاستطاعة ، والله ولي الهداية إلى الصراط المستقيم[2] .

واختلفت طريقة أبي البقاء العكبري (ت616هـ) عن الذين سبقوه في التقديم لمؤلفه ؛ لأنّه ذكر بعد البسملة مكانة العربية بين العلوم وفائدتها ، وأنّ معرفتها تفضي إلى معرفة العلوم المهمة ، وذكر أنّ الكتب المؤلفة فيها تفوق الإحصاء عدًّا ، ثمّ قال : " هذا مختصر أذكر فيه أصول النحو وما تمسّ الحاجة إليه "[3] ، ثمّ ذكر بعد ذلك جهده الذي بذله لكي يتضح المعنى وتصح أقسام الكتاب .

أمّا الخوارزمي (ت617هـ) فإنّه يختلف عمّن سبقه من العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية ؛ لأنّه شرح كتاب (الجمل) لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) إذ بدأ الخوارزمي بإيراد متن الكتاب ثمّ تبعه بالشرح ، وعلى هذا المنهج سار الخوارزمي في جميع الكتاب ، أمّا التقديم فقد ذكر الخوارزمي بعد البسملة قول الجرجاني بقوله : " قال الشيخ الإمام رئيس النحاة "[4] ، ثمّ ذكر جزءًا من مقدمة (الجمل) وأقسام الكتاب الخمسة .

---

(1) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 33 .

(2) ينظر : نفسه : 33 .

(3) نفسه : 33 .

(4) ترشيح العلل في شرح الجمل : 3 .

ولم يبقَ سوى بدر الدين الدماميني (ت827هـ) صاحب (الرسالتان في العلة النحوية) ، إذ لم يذكر مقدمة لمُؤَلَّفِهِ نهائيًا ؛ لأنّ مؤلفه عبارة عن رسالتين صغيرتين بحيث لا تتجاوز الرسالة الورقة الواحدة ؛ ولذلك اكتفى بذكر نسبتهما إليه ، إذ قال : " هذا إظهار التعليل المغلق لوجوب حذف عامل المفعول المطلق للشيخ بدر الدين الدماميني (رحمه الله) "[1] .

وبذلك يكون علماء العلة قد اشتركوا في مجموعة من الأمور واختلفوا في أمور أخرى ، فمن الأمور المشتركة أنّ الزجاجي وابن جني والدماميني قد توافقوا في المنهج الذي سارا عليه في مؤلفيهما ؛ لأنّهما يشتركان في أنّ كتابيهما مختصران ، وأنّهما ذكرا ما تمسّ الحاجة إليه من دون إسهاب أو اطّراد ، واشتركا أيضًا في أنّهما ركّزا على علل النحو خاصّة كما ذكرا في المقدمة إلاّ أنّ هذا الأمر قد اشترك فيه جميع العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية خاصّة ، وإن لم يذكروا هذا في مقدمات مؤلفاتهم .

واشترك الزجاجي ، والجليس النحوي ، والعكبري في ذكر مقدمات تفصيلية بعكس ابن الوراق ، وابن جني ، والخوارزمي ، والدينوري ، واختلف العلماء الذين ذكروا مقدمات لمؤلفاتهم في ما ذكروه في هذه المقدمات التي أشرتُ إلى بعضٍ منها فيما سبق .

واشترك الخوارزمي ، والدماميني في أنّ مؤلفاتهما شرح لنصوص كتب سبقتهما ، فترشيح العلل في شرح الجمل هو نصّ الجرجاني كما أشرت إلى ذلك ، والرسالتان في العلة النحوية هما نصّان من كتاب الكافية لابن الحاجب .

وهذا يعني أنّ التقديم للكتب لا يسير على منهج واحد في أيّ وقت من الأوقات ، ومن كتاب إلى كتاب في العلم الواحد سواءًا كانت هذه الكتب علمية أم تعليمية .

---

(1) رسالتان في العلة النحوية : 57 .

2- ترتيب الموضوعات :

لم يصل إلينا كتاب من كتب العلماء الأوائل مرتبًا بترتيب موضوعات الكتب التي ألّفها المتأخرون ، فكتاب سيبويه (ت180هـ) الذي هو أول كتاب يصل إلينا قد قدّم موضوعات كان حقّها التأخير ، وأخّر موضوعات كان حقّها التقديم ، والأمر نفسه في (المقتضب) للمبرد (ت285هـ) حتى إذا وصلنا إلى ابن السراج (ت316هـ) في كتابه (الأصول في النحو) نجده منهجيًا ؛ لأنّ ترتيبه لموضوعات كتابه يُمثل نظرة أكثر منهجيةً في التبويب ؛ لذلك سار تلميذه أبو علي الفارسي (ت377هـ) في كتاب (الإيضاح) على خطى أستاذه في ترتيبه للموضوعات ترتيبًا منهجيًا ، وبرز عنده التنظيم والتنسيق بصورة واضحة في كتاب (التكملة) عندما فصل الصرف عن النحو[1] .

وهذا هو حال العلماء الذين ألّفوا في موضوع العلة النحوية فمنهم من رتّب موضوعات كتابه ترتيبًا منهجيًا ، ومنهم من قدّم وأخّر ببعض الموضوعات ، ومنهم من لم يطرق جميع أبواب النحو ؛ لذلك لم نستطع أن نحكم عليه أكان منهجيًا أم لا في ترتيب الموضوعات النحوية التي ذكرها .

1- الزجاجي :

ذكر الزجاجي في المقدمة أنّ الكتاب ينقسم على قسمين ، إذ قال : " وهذا الكتاب ينقسم على قسمين : القسم الأول منه في ذكر العلل خاصّة ، والثاني في المسائل المجردة ليكون أسهل متناولاً "[2] ، وإنّ معظم الكتاب هو من القسم الأول أي ذكر العلل الخاصة على حدّ قول الزجاجي ، والزجاجي لم يطرق جميع أبواب النحو لكي نُحدد أكان منهجيًا أم لا في ترتيب موضوعات كتابه .

---

(1) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل السامرائي : 32 – 37 ، ومناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام ، كريم حسين ناصح (ماجستير) ، 1986 : 182 ، وشروح اللمع في العربية لابن جني ، أزهار الساعدي (ماجستير) : 29 .

(2) الإيضاح في علل النحو : 40 .

2- ابن الوراق :

طرق ابن الوراق أغلب أبواب النحو على خلاف الزجاجي ، أي سار ابن الوراق على الطريقة التي شاعت في كتب النحو المتأخرة ، ويمكن تقسيم ما رتّب به ابن الوراق موضوعات كتابه بثلاث فقرات هي :

1 -الأبواب التي انفرد بها : انفرد ابن الوراق بذكره لأبواب لم يذكرها أحدٌ غيره منها : (باب الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار ، وباب الحروف التي تنصب الأسماء والنعوت التي ترفع الأخبار ، وباب أسماء الأراضين[1] ، وغيرها .

2 -الأبواب التي أغفلها : لم يذكر ابن الوراق عددًا من الموضوعات وذكرها غيره ، منها : (الاسم الصحيح)[2] الذي ذكره العكبري ، وباب (الضمائر الفصل والوصل)[3] الذي ذكره الخوارزمي وغيره .

3 -الأبواب المشتركة بينه وبين العلماء الآخرين .

بدأ ابن الوراق كتابه بالحديث عمّا يتألف منه الكلام[4] من دون عنوان رئيس لهذا الباب ، وهذا الموضوع ذكره جميع العلماء إلاّ ابن جني ، وبعد ذلك ذكر (باب الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع)[5] ثمّ (باب ارتفاع الفعل المضارع ، فباب حروف النصب ، فباب حروف الجزم ، فحروف الخفض ، وحروف القسم)[6] ، وهذه الأبواب ذكرها العكبري ، والخوارزمي في أماكن مختلفة من كتابيهما ، فذكر العكبري بعد الباب الأول ، أي أقسام الكلام باب الإعراب والبناء[7] ، ثمّ ذكر بعد ذلك باب الاسم الصحيح ، وباب

---

(1) ينظر : علل النحو : 174 ، 188 ، 313 .

(2) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 71/1 .

(3) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 344 .

(4) ينظر : علل النحو : 118 .

(5) ينظر : نفسه : 136 .

(6) ينظر : نفسه : 153 ، 155 ، 160 ، 166 ، 170 .

(7) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 43/1 ، 52 .

الاسم المعتل[1] ، ولم يذكرهما ابن الوراق والخوارزمي ، وذكر ابن الوراق كما أشرت (باب الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع) وهذان البابان ذكرهما العكبري ، والخوارزمي بعد باب الأسماء الستة بعنوان التثنية والجمع[2] .

3- ابن جني :

اكتفى ابن جني بذكر موضوع واحد من المواضيع التي ذكرها العلماء الآخرون وهو موضوع (علل التثنية) فقط ، فقسّم كتابه على عدة أقسام مستقصيًا أقوال العلماء في هذا الموضوع ، أي : مرجحًا بين هذه الأقوال.

والفرق بينه وبين العلماء الآخرين أنّه يذكر مناقشاته وردوده بعنوانات خاصّة ، أي هو لم يذكر آراءه في درج الكلام ، بل يفردها بعنوانات خاصّة بعكس العلماء الآخرين ، فالقارئ لا يحتاج إلى وقت كثير لكي يفهم ما يتحدث عنه ؛ لأنّه أعطى لكلّ فقرة عنوانًا خاصًّا بها يُميزها عن غيرها ، فعلى الرغم من قلة عدد الموضوعات التي حواها (علل التثنية) لكنّه مرتب ترتيبًا منهجيًا سواء في ترتيب الموضوعات أم في مناقشاته .

4- الجليس النحوي :

ذكر الجليس النحوي في (ثمار الصناعة في علم العربية) أغلب الموضوعات النحوية مقسِّمًا كتابَهُ على ثلاثة أقسام ، ذكر في القسم الأول حدّ النحو ، والفرق بين الكلام والقول ، وائتلاف الكلام[3] ، وغير ذلك ، أي ذكر في الجزء الأول مسائل

(1) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 71/1 ، 80 .
(2) ينظر : نفسه : 96/1 ، وترشيح العلل في شرح الجمل : 28 .
(3) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 33 – 79 .

متفرقة أطلق عليها بعض النحاة : المقدمات النحوية ، أمّا الجزء الثاني فقد خصّه بالمرفوعات أولاً ، ثمّ المنصوبات ، ثمّ ذكر التوابع خاتمـــــــــــــــــــا

إيّاه بباب الحكاية ، أمّا الجزء الثالث فقد ذكر فيه مسائل مفردة منها : همزة الوصل والقطع ، والجمع المكسر ، وباب الهجاء ، وغيرها .

ولم يسبقه أحدٌ من علماء العلة النحوية في هذا التقسيم ، ومع أنّ الجليس النحوي لم يذكر في مؤلفه الكثير من الموضوعات التي ذكرها الزجاجي ، وابن الوراق ، والعكبري ، والخوارزمي إلاّ أنّه اختلف عنهم بمنهجيته التي رتّب فيها موضوعات كتابه ، التي أشرت إليها آنفًا ، ومن أدلة منهجيته أنّه يشير إلى أنّ هذا ليس موضع الكلام[1] ، ويفصل القول فيه في موضعه ، أي يذكر تفصيل كلّ باب تحت عنوانه الرئيس بحسب ما قسّم كتابه عليه .

5- العكبريّ :

إنّ كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) هو أكبر مؤلف في العلل النحوية ، إذ استقصى العكبري فيه علل من جاء قبله جميعًا مقسمًا كتابه على أبواب ، وقسم الأبواب فصولاً ، وألحق بالفصول مسائل تتصل بها أو تكملها بحسب ما يقتضي موضوعه من أقسام ، فنراه يطيل باب (الإعراب والبناء) وباب (التثنية والجمع) لاحتشاد العلل فيه ، ويقصر باب (المفعول له) ، وباب (عطف البيان) ؛ لضؤولة حظهما من العلل والمسوغات[2] .

ومن الجدير بالذكر أنّ العكبريّ لم يكتفِ بتنظيم الموضوعات وإنّما كان يعلل أحيانًا هذا الترتيب من ذلك قوله في باب (المعرب والمبني) : " وإنّما أُخِّر عن الإعراب والبناء ؛ لأنّهما مشتقان منه ، إذ كان الإعراب والبناء مصدرين والمشتق منه أصل للمشتق "[3] ، ومن ذلك أيضًا قوله في باب (ذكر الأسماء المرفوعة) قال

(1) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 54 .

(2) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 27/1 .

(3) نفسه : 67/1 .

: " وإنّما بُدِئَ بالأسماء لوجهين أحدهما : أنّها أصول الأفعال ، والثاني : أنّ إعرابها أصل لإعراب الأفعال ، وإنّما بُدِئَ بالمرفوع ؛ لأنّ الجملـــــــــــــــــــــــة

المفيدة تتمّ بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ، ولا نجد منصوبًا ولا مجرورًا إلاّ ومعه مرفوع لفظًا أو تقديرًا "[1] .

6- الخوارزمي :

سار صدر الأفاضل على طريق ابن الوراق ، والدينوري ، والعكبري في أغلب الموضوعات النحوية في منهج واضح وهو كحال العلماء الآخرين الذين سبقوه ، قدّم بعض المواضيع وأخّر أخرى من ذلك تقديمه لباب (الممنوع من الصرف)[2] حيث ذكره بعد باب (الأسماء المعربة)[3] ، في حين ذكرها ابن الوراق ، والعكبري بعد (المعرب والمبني) وأخّر موضوع (تراكيب الكلم)[4] ، وهذا الموضوع يذكر في جميع الكتب النحوية في أول المؤلفات النحوية ، لكن الخوارزمي ذكره في بداية الكتاب ، وفصّل القول فيه في نهاية الكتاب ، أي قسّمه على قسمين ، وكرّر موضوع التمييز مرتين في كتابه[5] .

وقد ذكر الخوارزمي أيضًا موضوعات لم يذكرها بقية العلماء منها عقده بابين للفرق هما : باب الفرق بين (المعرب والمبني)[6] وباب (الإعراب الأصلي وغير الأصلي)[7] ، وزاد أيضًا موضوع (معاني الواو) و (أحكام الفاء)[8] وغيرها ، فكان

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 124/1 .

(2) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 42 .

(3) ينظر : نفسه : 41 .

(4) ينظر : نفسه : 4 – 17 ، 349 .

(5) ينظر : نفسه : 122 ، 322 .

(6) ينظر : نفسه : 67 .

(7) ينظر : نفسه : 318 .

(8) ينظر : نفسه : 287 ، 290 .

ترتيبه واضحًا منطقيًا دالاً على عقلية صاحب المتن ومصنفه مع بعض التقديم والتأخير ، موضوع تراكيب الكلام ، ولم يكد كتاب نحويّ يخلو من هذا .

7- الدماميني :

حال الدماميني كحال ابن جني في ذكره للمواضيع النحوية وترتيبه إياها حيث اقتصر الدماميني على ذكر مسألتين من (شرح الكافية) وفصّل القول في عللهما كذلك لا يُقرن مؤلفه بمؤلف ابن الوراق ، أو الجليس النحوي ، أو العكبري ، أو الخوارزمي ، أو حتى الزجاجي من حيث ذكرهم للموضوعات النحوية ؛ لأنّه يأخذ نصًّا من كتاب الكافية مبينًا ما فيه من علل ؛ ولأنّه لم يأخذ إلاّ نصّان من كتاب ابن الحاجب ، فلم يتضح لنا أكان منهجيًا أم لا في ترتيب موضوعات مؤلفه ؟ لأنّ الموضوعات التي ذكرها محدودة .

يتضح مما تقدّم أنّ العلماء انقسموا على أقسام عدّة في ترتيبهم لموضوعات مؤلفاتهم ، فقسم كلّ واحد منهم كتابه بحسب ما يقتضيه موضوعه من أبواب كما يراه هو ، فمنهم من قدّم وأخّر وبالعكس .

وهذا هو حال جميع الكتب ، لكن ابن الوراق كان مميزا عن العلماء الاخرين في ترتيبه للموضوعات ولكنّه تأثر بالمنطق كما أشار إلى ذلك المحقق ، ومع ذلك فقد كان ترتيبه علميًا دقيقًا على الرغم من كثرة الموضوعات التي لم يذكرها ، وذكرها صاحب (ثمار الصناعة في علم العربية) ، وصاحب (اللباب في علل البناء والإعراب) ، وصاحب (ترشيح العلل في شرح الجمل) .

3- أساليب عرض المادة :

اختلف العلماء في طريقة عرض المادة من حيث الإيجاز والإطناب ، فالزجاجي ذكر أسلوبه في طريقة عرض المادة ، إذ قال : " اعلم أنّ العلل التي أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطرًا في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبرتُ عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب ، فهذبتها وسهّلت مراتبها والوقوف عليها ، وضربٌ منها

مما استنبطته من أصول القوم واخترعته بحسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطرد عليه "[1] .

أمّا ابن الوراق فيقوم أسلوبه على الجدل والمناظرة وعرض البراهين المختلفة لآراء النحويين ، ويعتمد في معالجة الأفكار على طريقة السؤال والجواب ، وهذا ما نجده عند جميع العلماء الذين خصّوا العلة بمؤلف خاص كما سأشير إلى ذلك في أسلوب الحوار والمناقشة في الموضوع القادم[2] .

أمّا ابن جني فإنّنا نراه يُقسّم المادة تقسيمًا لم يسر عليه أحد من العلماء الذين درسوا موضوع العلة ؛ لأنّه قسم موضوع كتابه الرئيس على أربعة أقسام هي : العنوان الرئيس ويذكر القاعدة العامة التي لا خلاف فيها بين العلماء ، ثمّ يذكر بعد ذلك آراء العلماء فيذكر الرأي الراجح ودليله والاعتراضات التي تردّ القول .

وعلى هذا الأسلوب سار ابن جني في جميع المسائل التي حواها (علل التثنية) ومن ذلك قوله في باب (ألف التثنية) : " اعلم أنّ الألف زيدت في الاسم المثنى علمًا للتثنية وذلك قولك : (رجلان) و (قوسان) و (زيدان) "[3] .

ثمّ عرض بعد ذلك آراء النحاة في (ألف التثنية) ، إذ قال : " واختلف الناس من الفريقين ، أي البصريين والكوفيين في هذه الألف ما هي من الكلمة ؟ فقال سيبويه : هي حرف إعراب "[4] ، ثمّ عرض جميع آراء العلماء ثمّ الرأي الراجح ، والراجح عنده رأي سيبويه في جميع مسائل كتابه ، ثمّ يورد الاعتراضات ويردّ عليها[5] .

الجليس النحوي ، يقوم أسلوب الجليس النحوي على ما هو الحال عند العلماء الآخرين في إيجازه في بعض المسائل وإسهابه في بعضها الآخر ، فهناك مسائل بحاجة إلى إسهاب وأخرى عكس ذلك ، أي بحسب المسألة التي يتعرض

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 78 .

(2) ينظر : علل النحو : 86 .

(3) علل التثنية : 47 .

(4) نفسه : 47 – 50 .

(5) ينظر : نفسه : 49 – 69 .

لها فمن أمثلة إيجازه قوله في باب (عطف البيان) : " عطف البيان أن تعطف على الاسم فتبنيه بالكنية أو على الكنية ... "[1] .

أمّا إسهابه فمنه ما ذكره في باب (الأفعال) ، إذ يقوم عمله على ذكر القاعدة العامة التي لا خلاف فيها في عنوان الباب الرئيس ، ثمّ يقسم الموضوع على فصول متعددة يذكرها داخل شرحه للموضوع ، ومن ذلك قوله في باب (الأفعال) : " قد ذكرنا حدّ الفعل وقسمته ، وكثيرًا من أحكامه فيما تقدم ، ونذكر في هذا الباب ما ذكرنا له واخترناه لنخصّه به "[2] ، ثمّ قسّم هذا الباب على فصول حيث قال : " **فصل** الفعل في المضي والاستقبال ينقسم أربعة أقسام ... "[3] . وعلى هذا الأسلوب عرض الجليس النحوي جميع موضوعات (ثمار الصناعة في علم العربية) .

وأمّا **العكبريّ** فقد صاغ مواضيع مؤلفه باسلوب دقيق،فجاءت فصول الكتاب محكمة موجزة خالية من الاسهاب لذلك كان له أسلوب مغاير في التعبير عن الفكرة يُخالف فيه أحيانًا أساليب النحاة ومصطلحاتهم ، فهو في الترخيم مثلاً لم يستعمل مصطلحات النحاة ، بل ذكر مصطلحين هما : (لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر)[4] ، ولم يشفع كلامه بالأمثلة ، بل اكتفى بذكر مذاهب العرب في الترخيم ، إذ قال : " وللعرب في الباقي بعد الترخيم مذهبان : أحدهما : تركه على ما كان عليه ، وهو الأجود ؛ لأنّ بقاءه على ذلك ينبه على الأصل . والثاني : أن يضمّ على كلّ حال ويجعل كأنه اسم قائم برأسه وفائدة اختلاف المذهبين أنّك إذا رخمت على المذهب الأول تركت الحرف الباقي على حاله ، ولم تعتبره على ما يوجب القياس والتصريف "[5] ، والعكبري يعني بالأول نحو : (يا مالُ) في ترخيم (مالك) ، وبالثاني نحو : (يا عنتر) في ترخيم (عنترة) ، فكان أسلوب العكبري كما ذكر

---

(1) ثمار الصناعة في علم العربية : 159 .

(2) نفسه : 74 .

(3) نفسه : 74 .

(4) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (مقدمة المحقق) : 32/1 .

(5) نفسه : 32/1 .

محقق الكتاب دقيقًا ، كذلك جاءت فصول الكتاب محكمة موجزة خالية من الإسهاب متحففة من الشروح[1] .

وغلب على صدر الأفاضل الخوارزمي الإيجاز الواضح والاختصار البيّن في شرحه لمتن (الجمل) ، إذ سار على هذه الطريقة في أغلب موضوعات كتابه إلاّ أنّ ذلك لم يكن أسلوبه في بعض المسائل الأخرى التي أسهب فيها وفصّل القول في جزئياتها لكي يبينها للمتلقي .

ومن أمثلة اختصاراته أو إيجازه في المسائل النحوية قوله : " تلخيص هذا المعنى أن يقال : إنّ هذه الحروف ساكنة في الرفع ، وساقطة في الجزم ، متحركة في النصب إلاّ (الألف) ؛ لامتناعها من الحركة "[2] .

وقد ذكر هذا الخوارزمي عند حديثه عن حروف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر ، ويظهر إيجازه في شرحه للمتن أيضًا ؛ لأنّه في أغلب المسائل النحوية لا يورد اختلافات النحاة ، بل يقتصر على المشهور من الأقوال .

ومن أمثلة إسهابه في بعض المسائل النحوية التي تحتاج إلى تفصيل دقيق لكي يفهمها القارئ بالشكل الصحيح ، قوله في موضوع الأدلة التي تثبت أنّ (الواو) لمطلق الجمع ، إذ ذكر الخوارزمي خمسة أدلة وقد ضمنها أربعة شواهد قرآنية ، وبذلك يكون كتاب الخوارزمي من الكتب المتوسطة التي لا تقع في إيجاز مخل ولا تطويل ممل[3] .

الدماميني : لم يحتوِ مؤلف الدماميني كما أشرت إلاّ على موضعين من الموضوعات التي ذكرها صاحب (الكافية) ، وهذان الموضوعان عندما ذكرهما الدماميني ذكر جميع ما تحتمله المسألة من الوجوه التي يمكن أن نحمل عليها النصّ بذكر علله ومسائله النحوية .

إذن أسلوب الدماميني كما هو واضح قائم على الإسهاب في المسألتين اللتين حواهما مؤلفه ، مع صغر حجم كتابه إذ إنّ جميع ما وُضِعَ أو كُتِبَ في

---

(1) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 1/27 – 32 .

(2) ترشيح العلل في شرح الجمل : 25 .

(3) ينظر : نفسه : 250 – 251 .

هاتين المسألتين لا يتجاوز بضع صفحات ، لم يكن في أسلوبه إيجازكما هو واضح ، ومثال ذلك قوله في المسألة الثانية وهي (إبراز التعليل الزاهر ليبرز عمل اسم التفضيل في الظاهر)[1] ، قال في (الكافية) : " ولا يعمل في المظهر إلاّ إذا كان صفة لشيء ... "[2] .

ثمّ سرد نص ابن الحاجب ثمّ قال : " اشترط جري اسم التفضيل على غير ما هو له ليصح عمله في الظاهر ... "[3] ، ثمّ بيّن عمله في المضمر والأماكن التي يبطل فيها فهم الزيادة منه ، وشروط ما يأتي بعده وبعد ذلك ذكر النتيجة أو الشيء الذي يريد الوصول إليه[4] .

إذن أسلوبه قائم على الإسهاب في عرضه للمسألتين اللتين ذكرهما صاحب (شرح الكافية) كما هو واضح في المسألة التي ذكرتها آنفًا .

يتضح مما سبق أنّ العلماء انقسموا في أساليبهم على عدّة أقسام ، وكلٌّ منهم يعبر عن أفكاره بطريقته الخاصّة ، فأسلوب الزجاجي قائم على الإسهاب كما هو الحال عند الدماميني في عرضهم لمادة مؤلفاتهم كما أوضحت ذلك آنفًا ، أمّا أسلوب ابن جني فقائم على الإيجاز ؛ لأنّه يقتصر على ذكر القاعدة العامة للموضوع ، ثمّ يذكر آراء العلماء ويردّ عليهم بقول سيبويه ؛ لأنّه الرأي الراجح لديه في جميع المسائل .

أمّا العلماء الآخرون فقد ساروا على طريقة واحدة هي إيجازهم في بعض المسائل وإسهابهم في بعضها الآخر .

وهذه أساليب النحاة في عرضهم للمسائل التي حوتها مؤلفاتهم حيث تباينوا فيما بينهم من حيث الإيجاز والإطناب ، فكلّ واحد منهم يعلل حسب طريقته ، وأنا أرى أنّ لكلّ عالم من العلماء نظرة تختلف عن الآخر يطرح من خلالها مـــــــا

---

(1) رسالتان في العلة النحوية : 60 .

(2) ينظر : شرح الكافية : 269 .

(3) رسالتان في العلة النحوية : 61 – 65 .

(4) ينظر : نفسه : 61 – 65 .

يمكن للنصّ أن يتحمله ليبين ما فيه من علل ، فمنهم من يرى أنّ هذا الموضوع لا يحتاج إلى بيان أو كثيرة في التعليل ، ومنهم من يرى العكس .

ثانياً : أسلوب الحوار والمناقشة

عُنِيَ بهذا الأسلوب علماؤنا القدماء ، إذ استعمله علماء اللغة الأوائل ، ولعلّ أقدم ما وصل إلينا منه ما رُوِيَ عن أول لقاء للزجاج (ت311هـ) بأبي العباس المبرد (ت285هـ) عندما أرسله ثعلب (ت291هـ) لتفريق حلقة المبرد أنّ الزجاج سأل المبرد عن مسائل وبعد إجابة المبرد عن هذه الأسئلة قال المبرد للزجاج : " هل قنعت بالجواب ؟ فقال الزجاج : نعم ، فقال له المبرد : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا كذا وكذا "[1] ، وجعله يوهن الإجابة ويفسدها حتى أتى على المسائل كلّها ثمّ عاد فردَّ على تلك الاعتراضات ، وصحح الجواب الأول[2] .

واستعمل هذا الأسلوب العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية ، إذ نجدهم أكثروا منه عند شرحهم المسائل النحوية ، فهم يعرضون رأي أحد العلماء ثمّ يعترضون عليه ، ثمّ يردون هذا الاعتراض ويدافعون عن صاحب الرأي ، وهكذا حتى يصلوا إلى الرأي الذي يرتضونه ، ويبدؤون الحوار غالبًا بسؤال يثيرونه ثمّ يجيبون عنه ، وقد يكون السؤال بـ (فإن قيل) أو (فإن قال قائل) فيكون الجواب بـ (قلتُ) .

فلذلك كان أسلوب السؤال والجواب سمة رئيسة من سمات منهج التأليف النحوي واللغوي عند جلّ علماء العربية ومنهم العلماء الذين أفردوا العلة بمؤلف خاصّ ، وبهذا الأسلوب استقصى العلماء جوانب المسائل النحوية التي تعرضوا لشرحها وساعدهم ذلك على تقليب النصّ على عدة أوجه . وسأذكر مثالاً واحدًا لكلّ عالم يوضح طريقته في استعمال هذا الأسلوب :

الزجاجي : قال الزجاجي في باب (القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف) : " فإن قال قائل : لِمَ اختلف النحويون في تحديد الاسم

(1) طبقات النحويين واللغويين : 109 – 110 .

(2) ينظر : نفسه : 109 – 110 ، وشروح اللمع في العربية : 302 .

والفعل والحرف ؟ وهل يجوز أن يختلف الحدّ إذا كان قولاً وجيزًا يدلّ على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة ؟ ... الجواب أن يقال ... "[1] .

ابن الوراق : قال ابن الوراق في الباب نفسه الذي ذكره الزجاجي : " فإن قال قائل : فلِمَ خصصتم القسم الأول بتلقيبه بالاسم الثاني بالفعل والثالث بالحرف ؟ فالجواب في ذلك من وجهين ... "[2] .

ابن جني : قال ابن جني في باب (آراء النحاة في ألف التثنية) : " فإن قال قائل : فإذا كانت الألف حرف الإعراب فما بالهم قلبوها في الجرّ والنصب ؟ وهلاّ ذلك قلبها على أنّها كـ (دال) زيد ، إذ (الدال) ثابتة على كلّ حال ؟ فالجواب عن ذلك من وجهين ... "[3] .

الجليس النحوي : اختلفت طريقة الجليس النحوي عن بقية العلماء بعض الشيء ؛ لأنّه لم يسر على طريقة السؤال والجواب ، بل سار على تضمين الباب الرئيس عدّة فصول يستقصي فيها جميع ما يحتمله النصّ من أوجه ، وهذا قريب من طريقة (السير والتقسيم) أي أن يذكر المسائل كلّها ثمّ يختار منها ما كان صحيحًا ، من ذلك قوله في باب (حروف الجرّ) : " حروف الجرّ هي التي تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء وتربطها بها ، ولا بدَّ لها إذًا من متعلق به ... "[4] . ثمّ بعد أن ذكر ما تجره حروف الجرّ قال : " وقد أثبتنا فيما تقدم جملتها وتفصيلها ، وتثبت ههنا من أحكامها ومعانيها ما يسنح ويتيسر بعون الله . فصل (مِنْ) لها أربعة معاني ... "[5] ثمّ بدأ بذكر معانيها ذاكرًا رأي العلماء والخلاف في بعضها ، وعلى هذا المنهج سار الجليس النحوي في مناقشة جميع مسائل كتابه .

العكبري : قال العكبري في باب (الحذف) : " فإن قيل : قالت العرب : وَجَدَ يَجُدُ بضمّ الجيم وقد حذف ، قيل : الأصل الكسر وإنّما ضُمَّت الجيم على

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 46 .

(2) علل النحو : 118 .

(3) علل التثنية : 54 .

(4) ثمار الصناعة في علم العربية : 122 .

(5) نفسه : 123 .

الشذوذ بعد أن استقرّ الحذف ، فإن قيل : فقد قالوا : وَهَبَ يَهَبُ ، ووَسِعَ يَسَعُ ، فحذفوا مع انفتاح ما بعدها ؟ قيل : الفتحة عارضة والأصل الكسر ، وإنّما فتحوا من أجل حرف الحلق والعارض يُعتدّ به ... "[1] .

الخوارزمي : قال صدر الأفاضل في باب (المبتدأ والخبر) : " المعنى الرافع للمبتدأ وخبره هو تجردهما للإسناد ، وهذا معنى يرفعهما معًا ؛ لتتناوله إياهما ؛ لأنّ الإسناد يقتضي الطرفين ، وهذا كما أنّ التشبيه الحاصل في (كأن) لما كان يستدعي مشبهًا ومشبهًا به كانت عاملة في الجزأين ، فإن قيل : لِمَ وجب ارتفاعهما لهذا المعنى ؟ قيل : حملاً لهما على الفاعل ، فإن قيل : ما الوجه في حملها عليه ؟ قيل : أمّا المبتدأ ... "[2] .

الدماميني : اكتفى الدماميني في مناقشة الأفكار بذكره لقول ابن الحاجب بـ (قال) ثمّ يذكر النصّ ويتبعه بـ (أقول) ثمّ يرد القول في المسألة ويُبين ما قبلها من ظواهر إعرابية أو تعليل ، ومن ذلك قوله في المسألة الأولى ، قال : " ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ... ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتملٌ غيره ، أقول : وقوعه تأكيد مضمون الجملة يوجب كون الجملة قائمة مقامه والقرينة المعينة لكونه مفعولاً مطلقًا عدم ارتباطه بها لو رفع "[3] .

ونتيجة لهذا الأسلوب أكثر العلماء من التعليل في جميع المسائل فلا نجد مسألة من المسائل التي حوتها كتب العلة النحوية من دون تعليل الأصول والأقسام مما أصاب كلامهم غموض في بعض المسائل التي ذكروها .

ثالثاً : العناية بلهجات العرب

اعتمد النحويون الأوائل في وضع القواعد النحوية على السماع واستقراء كلام العرب ، وقد دعاهم هذا إلى شدّ الرحال إلى القبائل العربية المختلفة ؛ لتلقي اللغة

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 354/2 .

(2) ترشيح العلل في شرح الجمل : 65 .

(3) رسالتان في العلة النحوية : 60 .

من أفواه العرب الخُلَّص ، وقد وُضِعَت شروط معروفة للقبائل التي تُؤخذ عنها اللغة[1] .

فتشدد البصريون في تلك الشروط فقصروا السماع على قبائل معينة هي : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، والقبائل الثلاث الأول " هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف "[2] .

وهذه الدعوى التي ادّعاها السيوطي غير صحيحة ؛ لأنّ كتاب سيبويه قد ضمّ لغات عربية متعددة كما سأشير إلى ذلك ، وسبب ذلك الاعتماد على الرواية التاريخية من غير الرجوع إلى الميدان الحقّ الذي ينبغي أن تستوفى منه المعلومة وهو (الواقع العلمي التطبيقي) الذي يُمثَّل بكتب النحاة أنفسهم ، سأكتفي بكتاب سيبويه بعد أن أذكر رأي الكوفيين في المسألة .

أمّا الكوفيون فقد وسّعوا دائرة السماع فكَثُرَت القبائل التي أخذوا عنها[3] ، وقد ضمّ كتاب سيبويه لغات عربية متعددة[4] وإن كانت لغتا الحجاز وتميم أكثر اللغات ورودًا فيه[5] .

وعلى هذا الأساس اعتمد النحويون على اختلاف طبقاتهم على لهجات العرب بكونها مصدرًا من مصادر السماع لاستخلاص القواعد النحوية ، فسار العلماء الذين درسوا موضوع العلة في الطريق الذي سار عليه النحويون

---

(1) ينظر : الاقتراح لجلال الدين السيوطي : 56 – 57 .

(2) نفسه : 56 .

(3) ينظر : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة لمحمد عاشور السويح : 41 ، 46 ، 67 – 74 .

(4) الأحامرة : 621/3 ، وأزد السراة : 71/2 ، 226 ، 115/4 – 116 ، وأهل الحجاز : 57/1 ، 59 ، بنو الحارث : 73/3 ، 484 ، 31/3 ، وحمير : 161/1 – 162 ، 197/5 – 203 .

(5) ينظر : الكتاب لسيبويه : 195/5 – 203 .

المتقدمون في الاعتماد على لغات العرب عند تناولهم المسائل النحوية المختلفة[1] ، ويمكن أن نلحظ على استشهادهم ما يأتي :

1 اختلف العلماء في عدد اللغات التي استشهدوا بها في المسائل النحوية ، وهي كالاتي:

لم ينسب الزجاجي سوى لغة واحدة فقط هي لغة أهل الحجاز[2] ، أمّا اللغات التي ذكرها ابن الوراق فهي لغة أهل الحجاز[3] ذكرها (4) مرات ، ولغة بني تميم[4] ذكرها (3) مرات .

أمّا الجليس النحوي فقد فاق جميع العلماء الآخرين في عدد اللغات التي استشهدوا بها في المسائل النحوية ، إذ ذكر أربع لغات هي : لغة بني تميم[5] ذكرها ذكرها (4) مرات ، وذكر كُلاً من اللغة الطائية[6] ، ولغة بني الحارث[7] مرة واحدة فقط .

وذكر الخوارزمي لغة بني تميم[8] أربع مرات ولغة أهل الحجاز[9] ذكرها أربع أربع مرات ، ولغة أسد[10] ، ذكرها مرة واحدة ، ولغة بني الحارث بن كعب[11] ذكرها مرة واحدة كذلك . ولم يبقَ سوى الدماميني الذي لم يذكر أيّ لغةٍ من لغات العرب .

---

(1) ينظر : شروح اللمع في العربية : 34 .
(2) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 135 .
(3) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 39 ، 50 ، 57 ، 114 .
(4) ينظر : علل النحو : 315 ، 333 .
(5) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 39 ، 50 ، 114 ، 147 .
(6) ينظر : نفسه : 37 .
(7) ينظر : نفسه : 67 .
(8) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 61 ، 148 ، 150 ، 234 .
(9) ينظر : نفسه : 61 ، 148 ، 150 ، 234 .
(10) ينظر : نفسه : 234 .
(11) ينظر : نفسه : 217 .

أمّا اللغات التي ذكرها ابن جني فهي : لغة بني الحارث بن كعب ، وبطن ربيعة[1] ، إذ ذكر كُلاً منهما مرة واحدة فقط .

أمّا العكبري والخوارزمي فقد كان استشهادهم بلغات العرب مقاربًا لاستشهادات الجليس النحوي فالعكبري استشهد بثلاث لغات فقط هي : لغة بني تميم[2] ذكرها (6) مرات ، ولغة أهل الحجاز[3] ذكرها (3) مرات ، واللغة الطائية[4] الطائية[4] ذكرها مرتين فقط ، ثمّ ابن الوراق ، وابن جني ، إذ استشهد كلٌّ منهما بثلاث لغات ، أمّا اللغات التي ذكرها ابن الوراق فهي : لغة أهل الحجاز[5] ذكرها (4) مرات .

2 -لم ينسب العلماء كثيرًا من اللغات إلى القبائل الناطقة بها ، ولا سيّما إذا تعددت اللهجات في لفظة ما من ذلك قول الجليس النحوي في باب (ما لم يسمَّ فاعله) : " الفعل المبني لما لم يسمّ فاعله يختص بصيغة تميزه عن غيره وهي أن يُضم أوله ويكسر ما قبل آخره في حال المضي ما لم يكن مضعف العين مثل : شدَّ ومدَّ ، فإنّه يبقى على حاله ، أو معتلها فإنّ فيه ثلاث لغات : إحداها أن يُكسر أوله وتعود ياؤه إن كان من ذوات الياء مثل باع وتنقلب واوه (ياء) إن كان من ذوات الواو لانكسار ما قبلها ، والثانية أن يُشمّ أوله الضم حرصًا على البيان ، وهاتان اللغتان جيدتان قويتان قد استعملهما الفصحاء وقرأ بهما القُراء ، والثالثة نادرة شاذة لا يُعتدّ بها ، وهي

---

(1) ينظر : علل التثنية : 58 .

(2) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 175/1 ، 177 ، 136/2 ، 333 ، 452 ، 473 .

(3) ينظر : نفسه : 175/1 ، 136/2 ، 452 .

(4) ينظر : نفسه : 239/1 ، 119/2 .

(5) ينظر : علل النحو : 203 ، 299 ، 315 ، 333 .

أن يُضمّ أوله وتعود واوه إن كان من ذوات الواو ، وتنقلب ياؤه واوًا إن كان من ذوات الياء لانضمام ما قبلها "[1] .

3 - يذكر العلماء أحيانًا لغات العرب في المسألة الواحدة مع بيان الأجود منها من ذلك قول العكبري في باب (ما) : (القياس ألاّ تعمل (ما) ؛ لأنها غير مختصة فهي كحرف الاستفهام والعطف وغيرهما ، ولهذا لم يعملها بنو تميم وأعملها أهل الحجاز ؛ لشبهها بـ (ليس) "[2] .

ومن الجدير بالذكر أنّ العكبري لا يذكر لغات العرب غالبًا إلاّ مرجحًا إحداها كقوله في باب (الأسماء الستة) : " (أب ، وأخ ، وفم ، وهن) محذوفات اللامات ، أو لامها واو في الأصل ، وفيها لغة أخرى وهي : (أبًا ، وأخًا ، وحمًا ، وهنًا) مثل : عصًا ، فأمّا الإضافة فاللغة الجيدة ردّ اللام نحو : أبوك وأبو زيد ، وفيه لغة أخرى هي حذف اللام مع الإضافة "[3] ، أي أنّ في الأسماء الستة ثلاث لغات هي : الإتمام ، والقصر ، والنقص[4] .

4 - يورد العالم أحيانًا اللغة ، ويؤاخذها بما قد تؤدي إليه من لبس في فهم المعنى من ذلك قول ابن الوراق في باب (الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار) قوله : " وأمّا الموضع الذي تبقى فيه (أيّ) فهو أن تُجريها مُجرى (الذي) وتصلها باسم مفرد كقولك : (لأضربَنَّ أيَّهم قائم) وكان الأصل : لأضربَنَّ أيّهم هو قائمٌ ، فيكون (هو) المبتدأ ، و(قائم) الخبر ، والجملة صلة (أي) كما تكون صلة (الذي) وحذف (هو) وهو قبيح ، وإنّما قَبُحَ ؛ لأنّه يجوز أن تقع موقعه أخوه وأبوه وما أشبه ذلك فيقع لبس في الكلام ، ومع هذا فإنّ المبتدأ لا بدَّ له منه ،

---

(1) ثمار الصناعة في علم العربية : 110 .

(2) اللباب في علل البناء والإعراب : 175/1 .

(3) نفسه : 88/1 ، وينظر : المرتجل لابن الخشاب : 54 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 46/1 ، وشرح التصريح : 65/1 .

وإنّما يجب الحذف للفضلات لما لا بدَّ منه ، إلاّ أنّ العرب قلّ ما تستعمل حذف المبتدأ مع (الذي) وقد استعملوا حذفه مع (أيّ) "[1] .

ومن ذلك أيضًا قول ابن جني في باب (ثبات الألف في المثنى) : " إنّ من العرب من لا يخاف اللّبس ويُجري الباب على قياسه ، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث ، فيقول : قام الزيدان ، وضربت الزيدان ، ومررتُ بالزيدان ، وهم بنو الحارث بن كعب ، وبطن من ربيعة "[2] ، وقد وصف هذه اللغة بالقلة والشذوذ[3] .

5 - لم يكتفِ العلماء بإيراد لغات العرب ، وإنّما علّل العلماء في بعض الأحيان استعمالاتها من ذلك قول الخوارزمي في باب (الممنوع من الصرف) عند حديثه عن منهج صاحب المتن من حسن الترتيب ، وأنواع الأسامي وما إلى ذلك ، قال : " ما هو مختلف فيه وهو (حَذامِ)ونحوها ، وذلك أنّ أهل الحجاز يبنونها على الكسر في جميع الأحوال قال شاعرهم وهو لجيم بن صعب[4] :

إذا قالت حَذامِ فصدّقوها فإنّ القول ما قالت حَذامِ

وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ؛ لاجتماع العَدْل والتعريف فيها كـ (عُمَر) لأنّه معرفة معدول عن (عامر) كما أنّ (حذام) معدولة عن حاذمة "[5] .

6 - قد يعزو العلماء اللغات إلى أصحابها مستشهدين بها على الأحكام النحوية واللغوية[6] من ذلك قول ابن الوراق في باب (العدد) : واعلم

---

(1) الكتاب : 403/2 ، وينظر : علل النحو : 184 ، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري : 512/1 – 514 .

(2) علل التثنية : 58 .

(3) ينظر : سر صناعة الإعراب : 173 .

(4) ينظر : أمالي ابن الشجري : 365/2 ، وشرح التصريح لخالد الأزهري : 225/2 .

(5) ترشيح العلل في شرح الجمل : 61 .

(6) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 135 ، وعلل النحو : 232 ، وثمار الصناعة في علم العربية : 39 ، وعلل التثنية : 258 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 175/1 ، وترشيح العلل في شرح الجمل : 61 .

أنّ (عشرة) المؤنث فيها لغتان : إحداهما : كسر الشين وهي لغة بني تميم ، والأخرى : إسكانها وهي لغة الحجازيين ، واختاروا كسر الشين لثقل المؤنث في اللفظ والمعنى ، فأمّا اللفظ فلزيادة الهاء وأمّا المعنى فلوقوعه للمؤنث[1] .

ومن ذلك نستنتج أنّ أصحاب كتب العلة لم يكتفوا بالقبائل الست التي تشدد البصريون بالأخذ منهم بل خرجوا عن ذلك كما فعل سيبويه ، ومن ذلك استشهاد الجليس النحوي ، وابن جني ، والخوارزمي بلغة بني الحارث[2] وغيرها .

رابعاً : العناية بالمعاني اللغوية

تفاوت العلماء فيما بينهم بالعناية بالألفاظ الغريبة في إيضاح المسائل النحوية التي ترد في الشواهد التي يستشهدون بها في المسائل النحوية ، فقد عُنِيَ بها العلماء جميعًا عدا ابن جني ، والدماميني ، وكان العكبري أكثرهم عنايةً بها ، ومنهج الباحث في إيضاح عناية العلماء بالمعاني اللغوية من عدمه هو ذكر عدد المعاني التي أوضحها كلّ عالم مع ذكر مثال واحد لكلّ عالم ، وهم كما يأتي :

1- الزجاجي :

شرح الزجاجي في الإيضاح معاني عشرة ألفاظ متفرقة بين ذكر تعريف في اللغة ، وبين تفسير بعض المعاني الغريبة ، ومن ذلك قوله في باب (معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف) : " وسُمِّي القسم الثالث حرفًا ؛ لأنّه حدّ ما بين هذين القسمين ورباط لهما ، والحروف حدّ الشيء "[3] ، كما جاء هذا في (لسان العرب) : " والحرف في الأصل : الطرف والجانب ، وحرف السفينة والجبل : جانبهما ، والجمع أحرفٌ ، وحروفٌ ، وحِرَفةٌ ، شمر الحرف من الجبل : ما نتأ في جَنْبِهِ منه كهيئة الدكان الصغيرة أو نحوه "[4] .

---

(1) ينظر : علل النحو : 333 .

(2) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 67 ، وعلل التثنية : 58 ، وترشيح العلل في شرح الجمل : 217 .

(3) الإيضاح في علل النحو : 44 .

(4) لسان العرب لابن منظور (حرف) .

وذكر الرازي أنّ حرف كلّ شيء : طرفه وشفيره وحدّه ، ومنه حرف الجبل : وهو أعلاه المُحدّد[1] .

ويورد الزجاجي أحيانًا لفظًا واحدًا لمعانٍ كثيرة من ذلك قوله : " العين التي يُبصر بها ، وعين الماء ، وعين البركة ، وعين الميزان ، وعين القوم : وهو الربيئة ، والعين : الحاضر من المال ... "[2] ، وغيرها وهو ما يعرف بالمشترك اللفظي ، فذكر أكثر من عشرة معانٍ للفظ الواحد .

2- ابن الوراق :

ذكر ابن الوراق ثلاثة عشر معنًى متباينًا بين شرح الألفاظ الغريبة ، ومعاني الألفاظ ، ثلاثة منها مذكورة في الإيضاح كما أشرت آنفًا ، وكرّر أحد الأمثلة مرتين في مؤلفه ، وهو تعريف المصدر في اللغة ، إذ قال : " هو الموضع الذي تصدر منه الإبل وترده ، فلما استحقّ هذا الاسم وجب أن يكون الفعل صادرًا عنه "[3] .

وذكره أيضًا في باب (ما يعمل من المصادر)[4] .

أمّا بقية الألفاظ التي شرحها فهي معاني ألفاظ ولم يشرح ألفاظًا غريبة ؛ لأنّها وإن وردت فهي قليلة جدًّا أو نادرة .

3- الجليس النحوي :

ذكر الجليس النحوي أحدَ عشرَ معنًى لغويًّا ، وأكثر المعاني التي ذكرها هي معاني الآيات القرآنية والأبيات الشعرية ، من ذلك قوله في الباب الأول في كتابه : " فمن أفعال الظنّ : ظننتُ ، وحَسِبتُ ، وخلتُ ، وزعمتُ ، وتوهمتُ ، وقدرتُ ، وتخيلتُ ، وأنشد سيبويه بيت عمر بن أبي ربيعة[5] :

فمتى نقولُ الدار تجمعنا

---

(1) ينظر: مختار الصحاح لأبي بكر الرازي (حرف) : 78 – 79 .

(2) الإيضاح في علل النحو : 87 ، وينظر : الأجناس من كلام العرب : 8 ، وما اتفق لفظه واختلف معناه لأبي السعادات الحسيني : 262 .

(3) علل النحو : 230 .

(4) ينظر : نفسه : 397 .

(5) ينظر : ديوانه : 393 ، وتمامه : أمّا الرحيلُ فدونَ بَعْدِ غدٍ فمتى نقول الدار تجمعنا.

المعنى : فمتى نظنّ ، وذلك في الاستفهام للمخاطب خاصّة ، وتُفتح (أن) بعده في هذه اللغة ، ولـ (ظننت) ثلاثة معانٍ : تكون بمعنى (اتّهمتُ) فتتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى : (وما هو على الغيبِ بظنين) [التكوير : 24] ، أي بمتهم ، في قراءة من قرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، فأمّا من قرأ بالضاد[1] فإنّه أراد : ببخيل ... "[2] ، وقرأ الباقون بالصاد[3] .

وذكر أيضًا معنى الحرف والجزم في اللغة ، وقد ذكرهما الزجاجي وابن الوراق أيضًا ، أمّا باقي الألفاظ فهي أيضًا بيان للمصطلحات النحوية في اللغة كمصطلح (الإعراب) و (النعت) وغيرهما كما سأُشير إلى ذلك في الفقرة القادمة .

4- العكبري :

عُنِيَ العكبري بشرح المعاني اللغوية ، والألفاظ الغريبة ، وقد قام فضلاً عن ذلك بشرح الألفاظ الواردة في الأشعار التي استشهد بها في مؤلفه ، وقد بلغت المواضع التي شرح بها الألفاظ (سبعة وأربعين) معنًى لغويًّا متباينًا ، فهو كحال العلماء الذين سبقوه ولكنّه زاد عليهم بشرح الألفاظ الواردة في الأبيات الشعرية ، وبيان معنى بعض الألفاظ التي ترد في الآيات القرآنية ، ومن ذلك قوله في باب (الاسم المعتل والمقصور) : " قولك : قصرته ، أي : أحبسته ، ومنه قوله تعالى : چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ [الرحمن : 72] ، وامرأة قصيرة ومقصورة ، أي : محبوسة في خِدْرها "[4] .

ومن أمثلة بيانه لمعنى الألفاظ الواردة في الأشعار قوله في باب (المعرفة والنكرة) : " وأمّا الضمير فبمعنى (المضمر) كـ (قتيل) بمعنى (مقتول) ، وأصل الإضمار الستر ، ومنه قول الأعشى[5] :

---

(1) ينظر : التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي : 721 ، وتفسير ابن كثير : 481/4 .

(2) ثمار الصناعة في علم العربية : 47 – 48 .

(3) ينظر : التبصرة في القراءات السبع : 721 .

(4) اللباب في علل البناء والإعراب : 84/1 .

(5) ينظر : ديوانه : 41 .

أيا أبتي لا تَرِمْ عندنا فإنَّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ

ترانا إذا أضْمَرَتْكَ البلا دُ نُجْفَى وتُقْطَعُ منّا الرَّحِمْ "[1]

5- الخوارزمي :

أمّا صدر الأفاضل فقد ذكر أحد عشر معنًى لغويًّا في مواضع مختلفة في مجمل شرحه لمتن (الجمل) ، ومن ذلك قوله في باب (أسماء الأفعال) : " وأمّا (شتّان) فمعناه : تباين الشيئين في بعض المعاني مأخوذ من الشَّتت وهو التفريق "[2] . أمّا ابن جني ، والدماميني فلم أذكرهما ؛ لأنّهما لم يذكرا معنًى لغويًّا واحدًا في مؤلفيهما .

خامساً : الاشتقاق وأصول الكلمات

لم تخلُ كتب العلة النحوية من الحديث عن الأصل اللغوي لبعض الكلمات كما حوت اشتقاقات كلمات أُخر ، وهذه الكلمات إمّا أنّها قد وردت في النصوص التي أوردها العلماء ، أو في الأبيات الشعرية ، والآيات القرآنية التي تضمنتها مصنفاتهم . وقد امتاز العكبري من بين العلماء بكثرة عنايته بهذه المسألة ، إذ أكثر من الحديث عن أصل معظم المصطلحات واشتقاقاتها ودلالاتها اللغوية

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 473/1 .

(2) ترشيح العلل في شرح الجمل : 234 .

كمصطلح : (النحو)[1] ، و(الكلام)[2] ، و(التصريف)[3] ، و(النداء)[4] ، و(النعت)[5] ، وغيرها .

ويأتي من بعده الجليس النحوي الذي لم يكن أقلّ شأنًا من العكبري في ذكره للكثير من أصول الكلمات واشتقاقاتها أو المصطلحات التي أوردها في مصنفه وعلى الرغم من صغر حجم كتابه موازنة بـ (ترشيح العلل) ، أو (علل النحو) إلاّ أنّه كان متميزًا عليهما في هذه المسألة ، إذ ذكر مصطلح (النحو)[6] ، و(الاسم)[7] و(الحرف)[8] ، و(الصرف)[9] ، و(النعت)[10] ، و(المصدر)[11] فقط ، فضلاً عن بيانه لاشتقاق وأصول الكلمات التي ترد في شرحه لمسألة من المسائل[12] .

أمّا الزجاجي ، وابن الوراق ، والخوارزمي ، فقد اقتصر كلٌّ منهم على ذكر أصل مصطلح واحد فقط واشتقاقه ، إذ ذكر الزجاجي[13] ، وابن الوراق[14] مصطلح (الإعراب) ، وذكر الخوارزمي أصل مصطلح (المصدر)[15] فقط واشتقاقه .

---

(1) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 40/1 .
(2) ينظر : نفسه : 41/1 .
(3) ينظر : نفسه : 320/1 .
(4) ينظر : نفسه : 328/1 .
(5) ينظر : نفسه : 404/1 .
(6) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 34 .
(7) ينظر : نفسه : 35 .
(8) ينظر : نفسه : 36 .
(9) ينظر : نفسه : 45 .
(10) ينظر : نفسه : 156 .
(11) ينظر : نفسه : 139 .
(12) ينظر : نفسه : 39 ، 56 ، 57 ، 113 .
(13) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 91 .
(14) ينظر : علل النحو : 121 .
(15) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 125 .

ولم يبقَ سوى ابن جني ، والدماميني ، وقد أخرتهما ؛ لأنّهما لم يذكرا أصل أو اشتقاق مصطلح من المصطلحات التي ذكرتها والتي لم أذكرها .

فضلاً عن ذلك عُنِيَ العلماء بأصول المصطلحات النحوية التي أوردوها واشتقاقاتها في عرضهم للمادة ، أو تلك التي ترد في شواهدهم النثرية والشعرية ، وساقتصر على ذكر مثال واحد لكلّ عالمٍ ؛ للإيجاز وهي كما يأتي :

1- الزجاجي :

ذكر الزجاجي في باب (القول في معنى الرفع والنصب والجرّ من طريق اللغة) ، إذ قال : " وأمّا الجزم فأصله القطع ، يُقال : جزمتُ الشيء وجزمتُهُ وبترتُهُ وجذذتُهُ وقطعتُهُ بمعنى واحد "[1] ، ولم يذكر الزجاجي الجزم في العنوان الرئيس للباب ، بل اكتفى بذكره ضمنًا مع معاني الرفع والنصب والجر[2] .

2- ابن الوراق :

قال ابن الوراق في أول باب من كتابه : " فإن قال قائل : ما تنكرون فعل الأمر مجزومًا بلام محذوفة ؛ لأنّ الأصل في قُمْ : لِتَقُمْ ، والدلالة في ذلك قراءة النبي[3] ﷺ : (فبذلك فلْتَفرحوا) [يونس : 58] ، فحذفت اللام والتاء وبَقِيَ الفعل مجزومًا "[4] .

3- ابن جني :

لم يذكر ابن جني كما أسلفتُ اشتقاق الكلمات أو أصولها ولكن ذكر القلب فقط في أربعة مواضع من كتابه منها قوله في باب (الاعتراضات التي ترد على القول بأنّ الألف حرف إعراب) : " إنّ انقلاب الألف في الجرّ والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب ؛ لأنَّا قد وجدنا – فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 93 – 94 ، وينظر : لسان العرب (جزم) .

(2) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 93 – 94 .

(3) ينظر : مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه : 62 ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي : 170/5 .

(4) علل النحو : 126 ، وينظر : اللامات : 105 – 106 ، وأسرار العربية لأبي بركات الأنباري : 336 – 340 .

– هذا الانقلاب وذلك (ألف) (كلا ، وكلتا) من قولهم : قام الرجلان كلاهما ، والبنتان كلتاهما ، ومررتُ بهما كليهما وكلتيهما ، وضربتهما كليهما وكلتيهما ، فكما أنّ (الألف) في (كلا ، وكلتا) أحرف إعراب وقد قلبت كما رأيت فكذلك (ألف التثنية) هي حرف إعراب وإن قلبت في الجرّ والنصب "[1] ، وقد ذكر ابن جني ذلك عند جوابه عن سؤال هو : إذا كانت الألف حرف الإعراب فما بالهم قلبوها في الجرّ والنصب ؟[2] .

4– الجليس النحوي :

ذكرتُ فيما سبق أنّ الدينوري يأتي بعد العكبري في ذكره لأصول الكلمات التي حواها تصنيفه ، ومن ذلك قوله في اشتقاق الحرف : " قيل في اشتقاق الحرف قولان : أحدهما : أنّه مأخوذ من حرف الشيء وطرفه ؛ لأنّ الحرف آخر متطرف ، والآخر : أنّه مأخوذ من الانحراف ؛ لأنّه انحرف عن معنى الاسم والفعل جميعًا ، إذ معنى الاسم والفعل فيهما ، ومعنى الفعل في غيره "[3] .

وذكر أيضًا في باب (حروف الجرّ) أنّ (منذُ) أصل لـ (مُذْ) ؛ لأنّها أتمّ الكلمتين ، و(مُذْ) فرع لها مختصرة منها ، وذلك أنّ (مُنذُ) لما كانت مبنية وكان أصل البناء السكون ، ثمّ ذكر تأويلاً لقوله : وهو قول جميع البصريين ، ثمّ ذكر قول الكوفيين بقوله : والكوفيون يزعمون أنّ أصل (منذُ) من (إذ) ويقدرونها و(مذ) أيضًا[4] .

أي لم يكتفِ الدينوري بذكر الأصول والاشتقاقات بل انفرد بذكر المذاهب النحوية لأصول بعض الألفاظ التي أوردها .

5– العكبري :

أمّا أبو البقاء العكبري فكان أكثر العلماء ذكرًا لأصول الكلمات التي استشهد بها واشتقاقاتها ، من ذلك قوله في باب (الاستثناء) : " وأمّا (حاشا) فمذهب أكثر

---

(1) علل التثنية : 54 .

(2) ينظر : نفسه : 55 .

(3) ثمار الصناعة في علم العربية : 36 .

(4) ينظر : نفسه : 133 .

البصريين أنّها حرف جرّ وقد جاء ذلك في الشعر ، وقال المبرد[1] والكوفيون : هي فعل لأشياء : أحدها : تصرفها نحو : (أُحاشي ومحاشي) وأصلها من حاشية الشيء ، أي : طرفه فقولك : قام القوم حاشا زيدًا ، أي صار في حاشية وناحية عنهم ، والحروف لا تتصرف ... "[2] .

ثمّ قال : " وأمّا التصرف فليس على ما ذكر ، فأما (حاشا) فمشتق من لفظ الحرف كما قالوا : سألته حاجةً فلولا ، أي : قال لولا كذا لفعلت كذا "[3] .

وذكر العكبري أيضًا أصول الكلمات التي فيها خلاف بين النحويين كما فعل الجليس النحوي ، من ذلك قوله في باب (ذكر إبدال الألف) قال : " الياء في (شيراز) فيها اختلاف ، فقال قوم : هي زائدة عن البدل ، وأصل الكلمة من (شرز) ؛ ولهذا قالوا في الجمع : شياريز ، وفي التصغير : شييريز ، وقال آخرون : أصلها شرّاز ، فأبدل من الراء الأولى ياءً كما فعل ذلك في قيراط ، وقال آخرون : أصلها واو ؛ لأنّهم قالوا : شواريز ، وشويريز ومنهم مَنْ قال : الواو بدل من الراء وليس بشيء ، إذ لو كانت كذلك لرجعت في الجمع والتصغير ، وإنّما الواو فيه زائدة للإلحاق بـ (شِمْلال) وليس لفظة (شيراز) مصرحًا بها في كتب اللغة ، ولكن يمكن أن يكون لها أصل وذلك أنّ الشَّرْز والشَّراسة : غلظ الخلق ، والشيراز : لبن فيه غِلَظ "[4] .

6- الخوارزمي :

لم يذكر الخوارزمي من أصول المصطلحات واشتقاقاتها سوى مصطلح (المصدر) ، ولكنّه ذكر أصول واشتقاقات العديد من الألفاظ التي ترد في عرضه للمادة النحوية ، ومن ذلك قوله في باب (الممنوع من الصرف) : " اعلم أنّ كلَّ اسمٍ في آخره ألف ونون يوجد في كتب اللغة بوزن (فَعْلان) فهما زائدتان ، وإذا كان بوزن (فَعَّال) فالنون أصلية ، قال الشيخ – أي الجرجاني – : (إنّ الألف والنون في آخر

---

(1) ينظر : المقتضب للمبرد : 391/4 .

(2) اللباب في علل البناء والإعراب : 310/1 .

(3) نفسه : 310/1 .

(4) نفسه : 324/2 .

الاسم حكمهما أن تكونا زائدتين إلاّ أن يقوم دليل على كون النون أصلية من طريق الاشتقاق) ، وفي الأسماء ما يحتمل أن يكون (النون) فيه أصلاً ، وأن يكون زائدًا لجواز أن يكون مشتقًا من أصلين وذلك نحو : حَسَّان ، وسَمَّان ؛ لجواز أن يكونا مشتقين من (الحسن) و(السمن) فيكون (النون) أصلاً فينصرفا "[1] .

سادساً : الاستدلال بالآراء الفلسفية والفقهية

انقسم العلماء في استدلالهم بالآراء الفقهية والفلسفية على عدة أقسام ، فمنهم من استدل بالآراء الفلسفية فقط ، ومنهم من استدل بالآراء الفقهية فقط ، ومنهم من لم يستدل بالآراء الفلسفية أو الفقهية أصلاً ، وهم كما يأتي : استدلّ الزجاجي ، وابن الوراق بالآراء الفلسفية فقط ، وأمّا الجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي فقد استدلوا بالآراء الفقهية فقط ، ولم يستدل كلٌّ من ابن جني ، والدماميني بأيٍّ نص يدلّ على أنّهما كانا متأثرين بالآراء الفلسفية أو الفقهية في هذين المؤلفين ، وسأذكر لكلّ عالمٍ مثالاً واحدًا يدلّ على تأثره بالآراء الفلسفية أو الفقهية :

1- الزجاجي :

قال الزجاجي في باب (القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف) : " إنّ الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ؛ لأنّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه ، ولكن ربّما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود ، كما يوجد الحد تارةً من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ؛ لأنّ المادة تشاكل الجنس ، والصور تشاكل الفصل ، ألا ترى أنّ الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم – أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك – قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها "[2] .

(1) ترشيح العلل في شرح الجمل : 57 .

(2) الإيضاح في علل النحو : 46 – 47 .

وقد ذكر عدّة حدود للفلسفة ، وسمّى الزجاجي أيضًا بعض علماء الفلسفة منهم : أفلاطون ، وأرسطاطاليس ، وغيرهما[1] .

2- **ابن الوراق :**

أمّا ابن الوراق فمظاهر الفلسفة في مصنفه واضحة مثل : التعليل والتحليل ، والقياس ، والتأويل والتقدير ، وتقليب المسألة على جميع الوجوه المحتملة ، والانتفاع بما لديه من العلوم الثقافية بكلّ وسيلة ممكنة .

ونحن حينما نصفه بالتفلسف إنّما نلحظ مدى قدرته على تناول المسائل الكلية ، ووضع القوانين العامة في ضوء التعليلات والتأويلات المتعددة والمتداخلة[2] .

ومعنى الفلسفة كما قال شيشرون : " هي العلم بأفضل الأشياء ، والقدرة على الانتفاع به بكلّ وسيلة ممكنة "[3] .

ومن أمثلة استدلاله بالفلسفة قوله في باب (الجواب بالفاء) في قوله تعالى : **(لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)**[فاطر : 36] : " فإنّما جاء منصوبًا ؛ لأنّ الموت ليس بفعلهم ولا يقع مبتدأ منه ، كما يصحّ وقوع الاعتذار منه من المعتذر ، فصار القضاء سببًا للموت ؛ فلذلك وجب النصب ولا يحسن رفعه ؛ لأنّه وجب أن يكون الموت وقع مبتدأ الحكم فيه من الميتين ، ويجوز الرفع فيه بالعطف على (يُقضى) ويستدل بالمعنى ، إذ كان قد ينسب فعل الموت إلى الإنسان ، وإنّ الله تعالى هو الفاعل فيصير التقدير : لا يقضى عليهم ولا يموتون ؛ لأنّ الله ﴿ﷻ﴾ لا يريد موتهم "[4] .

3- **الجليس النحوي :**

علّل الدينوري الكثير من المسائل النحوية بعلل المفسرين والفقهاء ، ولم يذكر في ثماره مسألة واحدة ، أو علة من العلل تدلّ على تأثره بالفلسفة ، كما ذكـــــــر

---

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 47 .

(2) ينظر : علل النحو : 54 .

(3)ينظر:علل النحو:54،ومدخل إلى الفلسفة لمجاهد عبد المنعم : 19 .

(4) علل النحو : 55 ، 285 .

الزجاجي ، وابن الوراق ، إذ اقتصر ذكره على تأويل المسائل النحوية وتعليلها بربطها بأقوال الفقهاء من دون الفلاسفة .

ومن ذلك ما ذكره في باب (المبتدأ والخبر) أنّ خبر المبتدأ ضربان : مفرد وجملة ، والمفرد الأصل والجملة فرع عليه ونائبة عنه ومجزأة منه ، وقد ضرب لذلك مثالاً من علم الشريعة ، وهو قيام المرأتين مقام الرجل الواحد في الشهادة ، والمفرد ضربان : غير مشتق من الفعل ولا يتضمن ضميرًا ، ومشتق منه ، فحكم ما فيه من الاشتقاق يتضمن الضمير ، وهذا إذا كان بمعنى الاستقرار ، أو الوجود ، أو الكون ، أو الوقوع ، أو الحلول ، أو ما أشبه ذلك وتعلق به ظرف أو جار ومجرور حُذِفَ وسدَّ المتعلق به مسدّه ، وانتقل إليه ضميره ولم يبقَ له علقة في الكلام إلاّ نصبه للظرف[1] .

والعلة في أنّ الظرف نائب عن الخبر المحقق أنّ خبر المبتدأ يجب أن يُسأل عنه فيجاب بالمبتدأ ، أو يُسأل عن المبتدأ فيجاب به ، أو منزلاً منزلة ما هو على طريق التشبيه كقوله تعالى :ﭽﯘ ﯙﭼ [الأحزاب : 6] ، فالأمهات غير الأزواج ولكن التقدير : وأزواجه مثل أمهاتهم ، ونحوه قول الفقهاء : أبو يوسف أبو حنيفة ، أي شبهه ونظيره[2] .

4- العكبري :

اعتنى العكبري بالمسائل الفقهية ، وفي المسائل الفلسفية أيضًا ، ومن أمثلة استدلاله بالمسائل الفقهية قوله في باب (كم) : " أو ما ألحق بكم (كذا) كقولك : له عندي كذا وكذا درهمًا ، وقد فرع الفقهاء على هذا مسائل في الإقرار تحتاج إلى نظر "[3] .

---

(1) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 81 .

(2) ينظر : نفسه : 84 .

(3) اللباب في علل البناء والإعراب : 319/1 .

ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله في باب (حروف الجرّ) : " وأمّا (على) فتكون حرف جرّ وحقيقتها الدلالة على الاستعلاء كقولك : زيدٌ على الفرس ، وتكـــون

مجازًا فيما يغلب الإنسان كقولك : عليه كآبة ، أي : تقلبه وتظهر عليه ، وعليه دين ، أي : لزمه الانقياد بسببه كانقياد المركوب لراكبه ، وهو معنى قول الفقهاء على الإيجاب "[1] .

ومن الأمثلة التي توضح تأثره بالفلسفة قوله في باب (المفعول له) : " من شرط المفعول له أن يكون مصدرًا يصح تقديره باللام التي يعلل بها الفعل والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل ، ولما كان كلّ حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلاّ لغرض جعل ذلك الغرض (مفعول من أجله) وهو منصوب بالفعل الذي قبله لازمًا أو متعديًا ؛ لأنّ الفعل يحتاج إليه كاحتياجه إلى الظرف وكما حذف حرف الجرّ في الظرف جاز هنا "[2] .

5- الخوارزمي :

سار الخوارزمي على خطى العكبري في استدلاله بالمسائل الفقهية والفلسفية التي يتضح المراد منها في تراكيب الجملة ، وما يتبع ذلك من الأحكام الفقهية ، ولا سيّما إذا عرفنا أنّ للخوارزمي كتابًا في الفقه وهو (لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه) كما أشار إلى ذلك المحقق[3] .

ومن أمثلة استدلاله بالمسائل الفقهية التي ذكرها في كتابه قوله في باب (الحروف الجازمة) عند جوابه لسؤال عن فائدة (الفاء) في جواب الشرط : " مثال الأول : إن دخلتِ الدار أنتِ طالق ، فالطلاق في الحال واقع قبل دخول الدار ؛ لأنّ قولك : (أنت طالق) كلام مبتدأ غير متعلق بشرط ، وقوله : (إن دخلت الدار) لغوٌ ،

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 359/1 ، وينظر : الهمع للسيوطي : 29/2 .

(2) اللباب في علل البناء والإعراب : 277/1 .

(3) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل (مقدمة المحقق) : 49 .

حيث لم يدخل عليه الحرف الرابط للجزاء بالشرط ، واستفتيتُ فقهاء العصر فأفتوا بموقفي هذا "[1] .

ومن أمثلة استدلاله بالمسائل الفلسفية قوله : " الخبر على ضربين : مفرد وجملة ، فالجملة على أربعة أضرب ... وضرب فيه نحو : المالُ لزيدٍ ، والحمدُ لله ، والتقدير : المالُ مالٌ لزيدٍ ، والحمدُ حقٌّ لله ، وزيدٌ في الدار ، أي : استقرّ ، ولا تقدر فعلاً في ذلك خاصًّا لا يدلّ الحال عليه ، فلا تقول : (جلس) أو (قعد) هو المقدّر في قولك : زيدٌ في الدار ؛ لأنّ الظرف لا يدلّ إلاّ على كونه واستقراره دون قعوده وقيامه "[2] .

سابعاً : التأثر بالمنطق وعلم الكلام

مثلما تأثر النحويون بالفلسفة والفقه في استدلالاتهم ، تأثروا واستدلوا بالمنطق وعلم الكلام أيضًا ، ويظهر هذا جليًا من خلال كثرة تعليلاتهم وتأويلاتهم فقد تأثر كلٌّ من : الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، والعكبري ، والخوارزمي بالمنطق وعلم الكلام ، أمّا ابن جني والدماميني فلم يستدلا بشيء من هذا بحكم صغر حجم كتابهما واقتصارهما على موضوع واحد من مواضيع العربية على عكس العلماء الآخرين الذين توسعوا في شرح أبواب النحو وجاؤوا باستدلالات من علوم مختلفة ؛ لكي يرجحوا أقوال العلماء ويؤولوا الرأي الذي يخالف آراءهم من خلال كثرة التعليلات سواء أكانت من علم المنطق ، أم من علم الكلام .

وسأذكر لكلّ عالم مثالاً واحدًا يدلّ على استدلاله ، أو تأثره بالمنطق وعلم الكلام وهم كما يأتي :

1- الزجاجي :

أكثر الزجاجي من استدلاله بالآراء المنطقية والكلامية ومن تعليلاته الكلامية قوله في باب (أقسام الكلام) عند جوابه عن سؤال هو : كيف استدلّ العلماء على أنّ كلام العرب يقع في ثلاثة أقسام ؟ قال : " الجواب أن يقال : إنّ من الأشياء أشياء تُعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل بها يُستدل بشكل الملبس الغامض الخفيّ ،

---

(1) نفسه : 190 .

(2) ترشيح العلل في شرح الجمل : 83 .

كما أنَّا نعلم بديهة بغير دليل أنّ وجود جسم في حال واحدة ساكنًا متحركًا محال ... "[1] .

ثمّ طال الكلام بعد ذلك وهو أسلوب علماء الكلام في الدفع عن فكرة ما اتّبعه الزجاجي ليستدلّ على أنّ كلام العرب يقع على ثلاثة أقسام .

أمّا استدلال الزجاجي بالمنطق أو تأثره به فواضح ؛ لأنّه يذكر أكثر من تعليل أو تأويل للمسألة الواحدة ، وهذا أسلوب المناطقة في أجوبتهم عن الأسئلة ، ومن ذلك قوله في باب (امتناع الأفعال من الخفض) : " سؤال على أصحاب سيبويه في امتناع الأفعال من الخفض "[2] .

فالزجاجي يطرح الأسئلة بلسان غيره وكان أحدٌ يسأله ثمّ يجيب عن السؤال الذي يطرحه ، فيُعلل ويؤول القول لصالح الرأي الذي يراه صحيحًا ، مثل جوابه عن هذا السؤال ، إذ قال : " وهو أن يقال لهم : إذا كان اعتمادكم في امتناع الأفعال من الخفض إنّما هو لاستحالة الإضافة إليها ، فيجب على هذا ألاَّ تضاف الأفعال البتة ؛ لأنّ الشيء المحال لا يصير غير محال ما دام على الجهة التي وجد فيها مجالاً من غير تغيير حال ولا بناء ... "[3] .

ويورد الزجاجي من خلال جوابه عن هذا السؤال أبياتًا من الشعر لكي يُثبت الرأي الصحيح ، فذكر مثلاً بيتًا ليزيد بن عمرو الكلابي المعروف بابن الصعق ، إذ قال[4] :

ألا أبلغ لديك بني تميمٍ بآية ما تحبُّون الطعاما

ثمّ ذكر بيتًا آخر للشاعر نفسه ، وبدأ بالجواب بعد أن أبطل ما ذكروه ، إذ ذكر أنّ الجواب في ذلك أن يقال : إنّ الشيء إذا اطّرد عليه الباب فصحَّ في القياس وقام في

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 42 .

(2) الكتاب : 4/1 – 24 ، وينظر : الإيضاح في علل النحو : 112 .

(3) الإيضاح في علل النحو : 112 – 113 .

(4) ينظر : الكامل للمبرد : 223/1 .

العقول ، ثمّ بدأ بذكر التعليلات من العلوم المختلفة ، ثمّ ذكر جوابًا آخر لهذه المسألة وبالطريقة نفسها يذكر جواب ثالث ورابع وهكذا[1] .

إذن طريقة الزجاجي تتلخص بذكر سؤال ثمّ يفسد ما ادّعاه في السؤال بالشواهد والتأويلات ثمّ يذكر بعد ذلك الرأي الراجح لديه كما هو واضح آنفًا .

2- ابن الوراق :

اتّبع ابن الوراق أيضًا الأسلوب نفسه مع كثرة التعليلات والتأويلات في استدلالاته جميعًا ، فقد يذكر أكثر من خمسة تعليلات أو أوجه كما يسميها هو للمسألة الواحدة ، ولا أريد أن أطيل ؛ لأنّ هناك مبحثًا عن التعليل سأفصل القول فيه .

فابن الوراق قد سلك طريق المتكلمين في إرجاع الظواهر اللغوية إلى عللها وأسبابها مثلما كان تقسيمه للكلام على ثلاثة أقسام ، إذ قال : " ليس ها هنا معنى يوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة ؛ فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام ، إذ لا معنى يتوهم سواها ، ووجه آخر هو أنّ المعاني قد أحطنا بعلم جميعها ، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني ، فإذا كان كلّ معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلاّ بأحد هذه الأقسام الثلاثة دلّ ذلك على أنّ جميع الأقسام ثلاثة "[2] .

أمّا تعليلات ابن الوراق المنطقية فكثيرًا ما يعلل ابن الوراق المسائل النحوية بعلل منطقية ويعرضها عرضًا منطقيًا كما في قوله : " إن قال قائل : لِمَ وجب أن ينتصب المستثنى من الموجب ، نحو :جاءني القوم إلاّ زيدًا ، ولم يجز البدل منه كما جاز في النفي ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ ؟ فالجواب في ذلك : أنّ البدل مستحيل وذلك أنّ المبدل منه يجوز أن يقدر كأنّه ليس في الكلام وإذا قدّرنا الكلام على هذا صار اللفظ : جاءني إلاّ زيدٌ ؛ لأنّه يوجب مجيء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد ، وليس يستحيل هذا في النفي ؛ لأنّك إذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد ، فالكلام صحيح ؛ لأنّه يجوز أن ينفي مجيء زيدٍ ؛ فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب "[3] .

---

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 113 .

(2) علل النحو : 118 .

(3) نفسه (مقدمة المحقق) : 54 .

3- الجليس النحوي :

سلك الدينوري طريق علماء الكلام والمنطقيين في التعبير عن طائفة من المسائل ، أو في تأويل المسائل التي ذكرها العلماء وأوردها في مؤلفه ، فلأجل أن يُثبت قاعدة نحوية أو يُبين حجة مذهب معين سواء ردّه أم أخذ به يجب أن يذكر العالم جملة من المسائل المشابهة من العلوم المختلفة ؛ لكي يُكوِّن العالم فكرة في ذهن المتلقي كي يفهم ما يقرأ ، وقد سلك هذا الطريق جميع العلماء باختلاف العلوم التي تأثروا بها في شتى المسائل النحوية التي تناولوها في مصنفاتهم ، ومنهم الجليس النحوي ، إذ تأثر بأسلوب علماء الكلام كما أشرت آنفًا ، ومن ذلك قوله في أقسام الاسم : " وينقسم الاسم بنحو آخر إلى قسمين : نكرة ومعرفة ، فالنكرة : كلّ اسمٍ شائع في جنسه عام لما تحته لا يختص به واحد دون آخر ، وعِبْرَته أن تحسن معه (رُبّ) ، وأنكر النكرات (شيء) ؛ لأنّه لكلّ موجود ، وللمعدوم على رأي بعض المتكلمين ... "[1] .

إذن هو يذكر رأي المتكلمين صراحةً ؛ فلهذا اتّسم منهجه بالوضوح ، ومن ذلك أيضًا قوله في باب (المبتدأ والخبر) : " وجمهور النحويين على تسمية هذين المعنيين المبتدأ والخبر ، وبعضهم يسميها : المبني والمبني عليه ، وسمّاها سيبويه المسند والمسند إليه ، وتفسير هذين اللفظين يفتن إلى وجوه أربعة ذكرها المفسرون أجودها وأرضاها أن يكون أراد بالمسند إليه المبتدأ ، وقد أجاز قوم أن يوسما بالموصوف والصفة ، وليس هذا بمحمود ؛ لأنّ الموصوف والصفة قد يقعان معًا مبتدأ مفتقرًا إلى خبر ، وأهل المنطق ينعتونها بالموضوع والمعمول ، فالموضوع عندهم المبتدأ ، والمعمول عندهم الخبر "[2] .

4- العكبري :

سار العكبري على خطى الزجاجي ، وابن الوراق ، والجليس النحوي في عرض المسائل النحوية من خلال استخدام أساليب علماء المنطق وعلماء الكلام ،

---

(1) ثمار الصناعة في علم العربية : 43 .

(2) نفسه : 81 .

ومن ذلك قوله في باب (النعت) متأثرًا بعلماء الكلام : " النعت والوصف بمعنى فأمّا الصفة فهي عند النحويين بمنزلة الوصف وأصلها (وصفة) فحذفت واوها كما حذفت في (عدة وزنة) ، وأمّا المتكلمون فيفرقون بين الوصف والصفة ، فالوصف كقولك : ظريف وعالم ، والصفة هي المعنى العام للموصوف "[1] .

وأمّا تأثره بالمنطق فلم يكن العكبري مقلاً في الإفادة من المنطق لتوضيح القضايا التي يدرسها إلاّ أنّه كان على تمرسه به يستخدمه بقدر ، فهو عالمٌ بأساليب علماء المنطق ؛ لأنّ له كتابًا في الجدل كما ذكرت كتب التراجم اسمه (المفلح في الجدل)[2] ، أو (المفلح من الخطل في الجدل)[3] .

ومما يدلّ على تأثره بالمنطق مناقشته للحدود التي وضعها غيره ، واعتراضه على العلل غير الدقيقة ودحضها بالمنطق المحض والجدل المحكم ، فقد اعترض على من عرّف الاسم الصحيح بأنّه : " ما لم يكن حرفًا إعرابه ألفًا ولا ياءً قبلها كسرة "[4] ، فقال : " الحدّ الحقيقي لا يكون نفيًا ؛ لأنّ الحدّ الحقيقي ما أبان عن حقيقة المحدود ، والنفي لا يبين حقيقة المحدود "[5] .

5- الخوارزمي :

تأثر صدر الأفاضل في كثير من المسائل النحوية بأسلوب المناطقة وعلماء الكلام ، ومن أمثلة تأثره بأسلوب علماء الكلام قوله في باب (التثنية والجمع) : " فإن قيل : لِمَ أُعطي (الألف) التثنية و(الواو) الجمع ؟ ... فإن قيل : فما الدليل على أنّ التثنية أكثر استعمالاً من الجمع ؟ قيل : لأنّ كل جمع يتضمن التثنية ، وليست التثنية تتضمن الجمع ؛ لأنّ كثيرًا من الأسماء يُثنى ولا يجاوز إلى الجمع ، وأيضًا فإنّه ليس كلّ مثنى يجمع بالواو والنون بل هو مختص في أغلب الأحوال بأولي العلم

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 404/1 .

(2) ينظر : نفسه : 28/1 ، وبغية الوعاة : 39/2 .

(3) ينظر : نكت الهميان : 179 ، وإنباه الرواة : 117/2 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 28/1 .

(4) اللباب في علل البناء والإعراب : 30/1 .

(5) نفسه : 71/1 .

من العقلاء مما يكون اسم أو صفة كزيد ، وعمرو ، ومسلم ، وضارب وكلّ اسم لا يُثنى إلاّ بالألف والنون ، أو الياء والنون ... "[1] .

ومن أمثلة تأثره بأسلوب علماء المنطق قوله في باب (المصدر المنصوب) : " فإن قيل : ما الدليل على ما ادّعى البصريون من أنّ الفعل مشتق من المصدر ؟ قيل : كون الفعل دالاً على الحدث مع الزمان ، ودلالة المصدر على الحدث دون الزمان ، فصار مثال الفعل مثل الخاتم المصوغ من الفضة ، ومثال المصدر مثال الفضة ، فكما أنّ الفضة أصل الخاتم فكذلك المصدر أصل الفعل لدلالته على الأمرين ، وإن شئت جعلت اسمه دليلاً على أنّ الفعل يصدر عنه "[2] .

(1) ترشيح العلل في شرح الجمل : 30 .

(2) نفسه : 127 .

المبحث الثاني
مصادر العلماء

درج بعض المصنفين على عزو الأقوال التي يثبتونها في كتبهم إلى أصحابها ، وقيّد آخرون هذا العزو في كتبهم بأسماء الكتب التي قبسوا منها .

ومن المعروف أنّ أقدم كتاب في النحو وصل إلينا هو كتاب سيبويه ، وقد ضمّ هذا المؤلف آراء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) ، وعيسى بن عمر (ت150هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) ، وضمّ أيضًا علم الخليل (ت175هـ) ، وأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (ت177هـ)[1] ، وغيرهم .

وتوالى التأليف النحوي بعد ذلك فاللاحق يأخذ من السابق ويزيد عليه ما يعن له ، وهذا هو حال العلماء الذين ألّفوا في العلة النحوية أيضًا ، فمنهم من يردّ القول إلى قائله مباشرة ، ومنهم من يذكر الكتاب الذي استقى منه مادته .

ولذلك اقتضى الأمر أن أذكر مصادر العلماء ، وهي على ضربين : الأول : العلماء ، والآخر : الكتب .

أولاً : العلماء :

نقل العلماء كثيرًا من أقوال النحاة واللغويين سواء أكانوا بصريين أم كوفيين ، وهم في الغالب معروفون في هذا العلم ، فضلاً عن عدد من علماء التفسير والفلاسفة ، وسأذكر فيما يأتي أسماء العلماء الذين نُقِلَ عنهم ، وأذكر عدد المرات التي ذُكِروا فيها في جداول ، ذاكرًا إيّاهم حسب سنوات وفياتهم ، وعلى النحو الآتي :

علماء البصرة	الزجاجي (ت337هـ)	ابن الوراق (ت381هـ)	ابن جني (ت392هـ)	الجليس النحوي (ت490هـ)	العكبري (ت616هـ)	الخوارزمي (ت617هـ)	الدماميني (ت827هـ)
ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)	1	-	-	-	-	-	-
عيسى بن عمر الثقفي (ت150هـ)	-	1	-	-	-	-	-

(1) ينظر : شروح اللمع في العربية : 57 .

أبو عمربن العلاء(ت154هـ)	-	1	-	1	-	-	-
الخليل بن احمد الفراهيدي(ت175هـ)	3	12	-	3	18	5	-
سيبويه (ت180هـ)	37	35	12	30	71	10	-
خلف الأحمر (ت180هـ)	-	-	-	-	1	-	-
يونس بن حبيب (ت182هـ)	-	3	-	-	4	-	-
محمد بن المستنير قطرب (ت210هـ)	5	-	1	1	3	-	-
أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)	1	-	-	-	-	1	-
أبو زيد الأنصاري(ت215هـ)	-	-	-	-	1	-	-
سعيد بن مسعدةالأخفش الأوسط (215هـ)	8	-	-	9	-	-	-
عبد الملك قريب الأصمعي(ت216هـ)	1	-	-	-	3	-	-
أبو عمر الجرمي (ت225هـ)	3	1	4	4	9	-	-
أبو عثمان المازني (ت249هـ)	4	4	-	2	11	1	-
أبو العباس المبرد (ت285هـ)	3	16	1	5	22	20	-
أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)	5	4	1	3	13	7	-
علي بن سليمان الأخفش (ت315هـ)	1	19	3	-	51	1	-
أبو بكر بن السراج (ت316هـ)	4	4	1	5	6	-	-
أبو بكر بن الخياط (ت320هـ)	5	-	-	-	-	-	-
ابن دريد (ت321هـ)	-	-	-	-	1	-	-
أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)	-	-	-	9	3	-	-
أبو سعيد السيرافي (ت368هـ)	-	-	-	1	-	7	-
أبوعلي الفارسي (ت377هـ)	-	-	10	10	7	4	-
ابن الوراق (ت381هـ)	-	-	-	-	-	3	-
علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)	-	-	-	1	2	2	-
أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)	-	-	-	-	3	4	-
علي بن عيسى الربعي (ت420هـ)	-	-	-	1	3	-	-

أبو الحسن الحوفي (ت430هـ)	-	-	-	2	-	-	-
أبو نصر الواسطي الضرير(ت469هـ)	-	-	-	1	-	-	-
الأعلم الشنتمري (ت479هـ)	-	32	-	-	-	-	-
ابن بابشاذ (ت528هـ)	-	-	-	-	1	-	-
علماء الكوفة	**الزجاجي (ت337هـ)**	**ابن الوراق (ت381هـ)**	**ابن جني (ت392هـ)**	**الجليس النحوي (ت490هـ)**	**العكبري (ت616هـ)**	**الخوارزمي (ت617هـ)**	**الدماميني (ت827هـ)**
علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)	2	1	-	9	11	1	-
يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)	9	9	3	5	28	5	-
أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ)	1	-	-	-	-	-	-
أبو العباس ثعلب (ت291هـ)	2	-	-	1	1	-	-
ابن كيسان (ت299هـ)	3	-	1	1	2	-	-
أبو موسى سليمان بن أحمد الحامض (ت305هـ)	1	-	-	-	-	-	-
أبو بكر بن الأنباري (ت328هـ)	5	-	-	-	-	-	-

اختلف العلماء فيما بينهم في ذكر علماء الفلسفة أو التفسير فمنهم من ذكر ، ومنهم من لم يذكر .

فالزجاجي ذكر من علماء الفلسفة : (أفلاطون) ، و(أرسطاطاليس) في باب (القول في اختلاف النحويين) فذكر حدّ الفلسفة لهؤلاء ، وذكر الاختلاف بين الحدين[1] .

أمّا ابن الوراق ، وابن جني ، والدماميني ، فلم يذكروا غير علماء النحو وتابعهم في ذلك العكبري ، أمّا الخوارزمي فقد ذكر أسماء القُراء فهو عندما يذكر شاهدًا قرآنيًا يذكر جميع القراءات التي يحتملها هذا الشاهد ، فذكر صدر الأفاضل عددًا من القُراء والمفسرين منهم : ابن كثير (ت120هـ) ، وابن عامر (ت118هـ) ، وحمزة الزيات (ت156هـ) ، وغيرهم ، إذ ذكر الخوارزمي هؤلاء في باب (الممنوع من الصرف)[2] ، وذكر قراءة ابن السمّـــــــــــــــــــــــــــاك ،

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 47 .

(2) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 54 .

(ت344هـ) والجحدري (ت130هـ) ، والعقيلي (الذي لم تذكر المصادر سنة وفاته) في باب (البناء اللازم والعارض)[1] .

وذكر أيضًا قراءة أهل الشام ، وأبي بكر شعبة بن عياش (ت193هـ) ، وإبان بن تغلب الربعي (ت153هـ) ، والفضل بن محمد بن يعلى بن عامر (ت168هـ) ، إذ ذكر ذلك في باب (الفاعل)[2] وغيرهم ، وسأفصل القول في أسمائهم في الفصل الثاني .

ومن الجداول السابقة نلاحظ أنّ كلّ عالم امتاز من غيره بمجموعة من المميزات ، واشتركوا جميعًا في مميزات أخرى نذكر منها :

1 - امتاز الزجاجي بكثرة العلماء الذين استقى منهم مادته العلمية مع ذكره لأسمائهم مما يدلّ على حرصه على نسبة الآراء إلى أصحابها ، ثمّ يأتي بعد ذلك العكبري ، فالخوارزمي ، فابن الوراق ، ثمّ أخيرًا ابن جني ، فالزجاجي ذكر (25) عالمًا ، والعكبري ذكر أيضًا (25) عالمًا ، والجليس النحوي ذكر (21) عالمًا ، والخوارزمي ذكر (16) عالمًا ، وابن الوراق ذكر (13) عالمًا ، وابن جني ذكر (11) عالمًا[3] .

---

(1) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 73 .

(2) ينظر : نفسه : 91 .

(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 40 ، 50 ، 63 ، 65 ، 70 ، 78 ، 79 ، 89 ، 91 ، 101 ، 130 ، 132 ، 141 ، 291 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 103/1 ، 136 ، 151 ، 167 ، 273 ، 311 ، 337 ، 343 ، 372 ، 397 ، 457 ، 481 ، 490 ، 494 ، 498 ، 460 ، 508 ، 518 ، 523 ، وثمار الصناعة في علم العربية : 38 ، 42 ، 43 ، 59 ، 61 ، 64 ، 67 ، 68 ، 69 ، 77 ، 83 ، 92 ، 97 ، 99 ، 109 ، 114 ، 119 ، 147 ، 163 ، وترشيح العلل في شرح الجمل : 3 ، 25 ، 77 ، 84 ، 91 ، 99 ، 104 ، 148 ، 154 ، 186 ، 193 ، 201 ، 211 ، 216 ، 234 ، 274 ، 290 ، وعلل النحو : 125 ، 136 ، 138 ، 153 ، 154 ، 156 ، 167 ، 175 ، 184 ، 207 ، 254 ، 311 ، 323 ، وعلل التثنية : 49 ، 50 ، 51 ، 63 ، 66 ، 69 .

2 -إنّ الذي تصدر قائمة مصادر جميع العلماء سيبويه ، وهذا أمر طبيعي ، إذ لا يكاد مُؤَلَّف نحوي يخلو من ذكر كتاب سيبويه في رأس قائمة المصادر وكان أبو البقاء العكبري أكثرهم اعتمادًا عليه ، إذ ذكره في (71) موضعًا في لُبابه ، يليه بعد ذلك الزجاجي ، فابن الوراق ، فابن جني ، فالخوارزمي .

3 -اشترك جميع العلماء في أنّ الرأي الراجح في جميع المسائل النحوية هو رأي سيبويه ، وكان ابن جني متميزًا من الآخرين في ذكر رأي سيبويه في البداية ؛ لأنّه الرأي الراجح لديه في جميع المسائل على الرغم من صغر حجم كتابه ، واقتصاره على عدد قليل من الموضوعات النحوية .

4 -اشترك العلماء أيضًا في اعتمادهم على علماء البصرة أكثر من اعتمادهم على علماء الكوفة ، وإنّ الرأي الراجح في جميع كتب العلة لعلماء البصرة ، والرأي الضعيف لعلماء الكوفة ، فضلاً عن ذلك فإنّ جميع العلماء ينقلون المسائل النحوية بالمعنى لا بالحرف من كتب النحاة ، أو من أقوالهم ولكنّهم ينقلون القول بكلّ دقة وأمانة من دون قطع النصّ أو حذف كلمة .

5 -لم يصرح العلماء في أغلب المسائل بأسماء النحويين ، بل يكتفون بالإشارة إليهم مثل قولهم : (قال قوم) ، أو (قال بعضهم) ، أو (قال بعض البصريين) ، أو (قال بعض الكوفيين) ، ومثل هذا نجده عند العلماء في ذكرهم لعلماء الفقه ، فهم لم يذكروا أسماء الفقهاء في أغلب المواضع مع كثرة المواضع التي استشهدوا بها من علم الفقه ، أو ذكرهم للآراء الفقهية التي لم يصرحوا بأسماء أصحابها .

ثانياً : الكتب :

أمّا الكتب التي ذكرها العلماء في كتب العلة فهي على النحو الآتي :

الزجاجي :

-الكتاب لسيبويه ، ذكره مرتين[1] .

-شرح رسالة سيبويه للزجاجي ، ذكرها (3) مرات[2] .

-المُختار لابن كيسان ، ذكره مرة واحدة[3] .

ابن الوراق :

-الكتاب لسيبويه ، ذكره (4) مرات[4] .

-الأصول في النحو لابن السراج ، ذكره مرة واحدة[5] .

ابن جني :

-لم يذكر أيَّ كتابٍ في (علل التثنية) .

الجليس النحوي :

ذكر الدينوري خمسة كتب هي :

-اقتراح النجيب للدينوري (490هـ) ، ذكره مرة واحدة[6] .

-كتاب تصفح الجمل للدينوري أيضًا ، ذكره مرة واحدة[7] .

-كتاب شرح الجمل لأبي نصر النحوي (الواسطي الضرير) ، ذكره مرة واحدة[8] .

---

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 41 .

(2) ينظر : نفسه : 41 ، 45 ، 53 .

(3) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 50 .

(4) ينظر : علل النحو : 160 ، 206 ، 274 ، 349 .

(5) ينظر : نفسه : 175 .

(6) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 124 .

(7) ينظر : نفسه : 104 ، 108 .

(8) ينظر : نفسه : 93 .

-شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ، ذكره مرة واحدة[1] .

-كتاب الموضح لأبي الحسن الحوفي ، ذكره مرة واحدة[2] .

العكبري :

ذكر أبو البقاء أربعة كتب هي :

-كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، ذكره مرة واحدة[3] .

-كتاب الجمل للزجاجي ، ذكره أيضًا مرة واحدة[4] .

-كتاب شرح الجمل لابن بابشاذ ، ذكره مرة واحدة[5] .

-كتاب إعراب القرآن للعكبري ، ذكره ثلاث مرات[6] .

الخوارزمي :

ذكر صدر الأفاضل القاسم بن حسين كتابين فقط هما :

-كتاب سيبويه ، ذكره مرة واحدة[7] .

-كتاب الجمل للجرجاني (ت471هـ) ،او(474)كما يقول الدكتور احمد مطلوب(رحمه الله) ذكره (8) مرات[8] .

الدماميني :

لم يذكر الدماميني سوى كتاب الكافية ، وقد ذكره مرتين فقط[9] .

---

(1) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 83 .

(2) ينظر : نفسه : 92 .

(3) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 311/1 .

(4) ينظر : نفسه : 25/1 .

(5) ينظر : نفسه : 460/1 .

(6) ينظر : نفسه : 121/2 ، 124 ، 272 .

(7) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 94 .

(8) ينظر : نفسه : 43 ، 57 ، 59 ، 154 ، 195 ، 236 ، 302 ، 480 .

(9) ينظر : رسالتان في العلة النحوية : 57 ، 61 .

المبحث الثالث
قدرات العلماء على المحاججة والمناقشة

لقد رافق التعليل نشأة النحو ولكنّه كأي علمٍ آخر يبدأ عفويًا فطريًا مختلطًا بغيره إلى أن تثبت جذوره في الأرض ويستقل عن غيره ويصبح علمًا قائمًا بنفسه .

وكان من الطبيعي أن يرافق هذا الوضع أسئلة عن السبب والعلة التي تقف وراء كلّ حكم نحوي لكلّ كلمة تمرّ بهم ، ولا سيّما إذا علمنا أنّه كلما تقدّم العالم في بيان أو تفصيل مسألة نحوية ما ازدادت عليه الأسباب والعلل لبيان هذه المسألة بشكل واضح .

ولقد كانت العلل النحوية في المرحلة الأولى من نشأة النحو يسيرة لا تخضع إلاّ لأسلوب العرب في الكلام[1] ، ولقد أشار الدكتور حسن خميس الملخ إلى : " أنّ أنّ التعليل النحوي نشأ إحساسًا فنيًا يرفض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحًا علميًا يعلل ذلك الرفض "[2] ، أي أنّ التعليل النحوي نشأ فطريًا في بداية التأليف النحوي قبل أن يصبح علمًا قائمًا بذاته خاضعًا لأدلة النحو .

ولذلك تعددت وتشعبت مصادر المحصول اللغوي ، فتباين العلماء في تفاصيل التعامل مع هذا الخضم الواسع من النصوص والقواعد ، فحين يفكر عالم في شرح كتاب نحوي متكامل الأبواب ، أو تفصيل قول في مسألة من مسائل النحو فلا بدّ أن يواجه آراء متعددة ومسالك مختلفة فيؤيد ويضعف ، ويمنع ويُجوّز ، ويصوّب ويُخطِّئ[3] ، وهكذا كان حال العلماء الذين خصّوا العلة بمؤلف خاصّ ، ولكنّهم تباينوا في ميلهم إلى المناقشة والمحاججة بين مقل ومكثر ، ومتوسط بين الأمرين .

---

(1) ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني (رسالة) : 36 – 38 .

(2) نظرية التعليل في النحو العربي : 36 .

(3) ينظر : شروح اللمع في العربية (رسالة) : 260 .

وكان أكثرهم عنايةً بالمناقشة والمحاججة العكبريُّ ، وابن الوراق ، والجليس النحوي ، ويليهم الخوارزمي ، والزجاجي ، وأقلّهم عنايةً في ذلك ابن جني ، أمّا الدماميني فلم أجد لديه ردًّا واحدًا على أيّ عالم من علماء العربية .

وسأتناول في هذا المبحث ردود آراء العلماء التي لا تُمثل رأي مدرسة نحوية ، بل هي خلافات فردية بين العلماء على اختلاف مدارسهم النحوية ، أو وجهة نظر يبديها عالم معين يتناولها عالم آخر بالردّ والمناقشة .

الزجاجي :

ردّ الزجاجي أقوال عدد غير قليل من العلماء ، وصرّح برأيه في أغلب المسائل النحوية التي حواها كتابه ، من ذلك ردّه قول الأخفش الأوسط في باب (معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف) ، إذ ذكر الأخفش الأوسط أنّ الاسم ما جاز فيه أن يخبر عنه[1] ، فردّ عليه الزجاجي بقوله : " وفساد هذا الحدّ بيّن ؛ لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو : كيف ، وأين ، ومتى ، وأنّى ، وأيّان ، لا يجوز الإخبار عن شيء منها وهي داخلة في حدّنا الذي قدّمنا ذكره ؛ لأنّها في حيّز المفعول به ؛ لأنّ (كيف) سؤال عن الحال ، والحال مفعول به عند البصريين[2] ، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت ، والوقت مفعول فيه ، وهي عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن ، وله في ذلك شرح طويل إلاّ أنّه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلاّ المفعول[3] ، أو ما كان في حيّزه ، و(أين) وأخواتها ظروف ، والظروف كلّها مفعول فيها ، وقال آخرون : " الاسم ما دلّ على مسمى ، وهذا وصف له لا حدّ "[4] .

---

(1) ينظر : الصاحبي لأحمد بن فارس : 49 ، ونظرات في كتاب (معاني القرآن) للفراء لإبراهيم محمد عبد الله : 359 .

(2) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 49 – 50 .

(3) ينظر : مجلة تراثنا ، العدد 27 : 127 .

(4) الإيضاح في علل النحو : 49 – 50 .

إذن أسلوب الزجاجي في المناقشة والمحاججة قائم على عرض أقوال العلماء وبيان فسادها أو ترجيحها مع وضع الأدلة والبراهين بين يدي القارئ ؛ لكي يكون على بيّنة مما يقرأ .

ويبدو أنّ السبب في اختلاف العلماء في حدّ الاسم يرجع إلى سيبويه ؛ لأنّه لم يحدّ الاسم حدًّا يفصله عن غيره ، ولكن مثّله فقال : " فالاسم رجل وفرس "[1] فقال أصحابه : " ترك تحديده ظنًّا منه أنّه غير مشكل "[2] .

ومن ردود الزجاجي على العلماء أنّه يذكر قول العالم ، ثمّ يذكر رأيه فيه من غير التمييز بين المذاهب ، أو المدارس النحوية التي ينتمي إليها ذلك العالم ، من ذلك ترجيحه لقول المبرّد في موضوع (حدّ الاسم) ، إذ قال : " فأمّا حدّ أبي العباس المبرّد[3] للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب[4] حين قال :الاسم ما كان واقعًا على معنى نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وقد أُخِذ على المبرد في هذا الحدّ قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم ، وقيل : إنّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض نحو : كيف ، وصَه ، ومَه ، وما أشبه ذلك ، وللمناضل عن أبي العباس في هذا جوابان : أحدهما : ما قدّمنا ذكره ، وهو أنّه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب أو المستحقة له ، وهي لا تنفك مما ذكرته ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلّها ، والجواب الآخر : هو ما احتججتُ به أنا عنه ، واستخرجته له ، ولم أرَ أحدًا من أصحابنا ذكره ، أقول : إنّ حدّ أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها غير فاسد ؛ لأنّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثمّ يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب بل يخرج منه ما خرج بعلته ويبقى الثاني على حاله "[5] .

---

(1) الكتاب : 12/1 .

(2) الإيضاح في علل النحو : 49 ، وينظر : أسرار العربية : 10 .

(3) ينظر : المقتضب : 141/1 .

(4) ينظر : نفسه : 141/1 .

(5) الإيضاح في علل النحو : 51 .

ولم يقتصر عمل الزجاجي على ترجيح الآراء أو تضعيفها ، بل كان حريصًا على إيراد الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ، من ذلك قوله في باب (القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع) أهي إعراب أم حروف إعراب ؟ : " اعلم أنّ للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال : قال الكوفيون كلّهم : الألف في التثنية ، والواو في الجمع ، والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه[1] ، وقال المازني[2] ، والمبرد[3] ، والأخفش سعيد بن مسعدة[4] : هذه الحروف دليل الإعراب ، وليست بإعراب ولا حروف إعراب ، وقال الخليل وسيبويه[5] ومن تابعهما : هذه حروف الإعراب "[6] .

ثمّ ذكر الزجاجي بعد ذلك منهجه في مناقشة هذه الآراء كلاً على حدة ، إذ قال : " ونبدأ بذكر احتجاج مذهب مذهب ، وما له وما عليه ، ونختم الكتاب بمذهب سيبويه ، وما احتجّ به له أو عليه ؛ لأنّه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله "[7] .

نستنتج مما سبق أنّ منهج الزجاجي في مناقشة آراء العلماء ومحاججتهم يتلخص بما يأتي :

1 -خرج الزجاجي في كثير من الأحيان عن نزعته البصرية ، أي هو يرجح ويذكر الرأي الصحيح بغض النظر عن مذهب العالم الذي يذكر رأيه سواء كان بصريًا أم كوفيًا ، ومن المعروف أنّ مذهبه النحوي بصريّ كما سأُفصل القول في ذلك في الفصل الثالث إن شاء الله .

---

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 130 ، وعلل النحو : 138 ، وعلل التثنية : 50 ، وأسرار العربية : 23 ، والإنصاف : 33/1 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 103/1 .

(2) ينظر : أبو عثمان المازني (رسالة ماجستير) : 192 .

(3) ينظر : المقتضب : 152/2 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 15/1 .

(5) ينظر : الكتاب : 17/1 .

(6) الإيضاح في علل النحو : 130 .

(7) نفسه : 131 .

2 -يذكر الزجاجي أحيانًا رأيه من دون أن يُبين ميله إلى أحد المذهبين[1] .

3 -الرأي الحاسم لديه كما هو عند جميع العلماء هو رأي الخليل وسيبويه في أغلب المسائل النحوية .

ابن الوراق :

كانت لابن الوراق شخصية بارزة في ردّه على النحاة سواء أكانوا بصريين أم كوفيين ، ولكنّه كان أكثر تشددًا مع الكوفيين فردّ جميع أقوالهم وفنّد جميع آرائهم ، وساكتفي بذكر ردود ابن الوراق لعالمين من علماء الكوفة ، وردوده أيضًا لعالمين من علماء البصرة ، وردّ من ردوده الثلاثة التي ردّ بها على الخليل والتي انفرد بها من غيره من العلماء الآخرين ؛ وذلك خشية الإطالة ذاكرًا في البداية ردوده على الكوفيين وتفنيده لآرائهم ، ثمّ مناقشته لآراء البصريين وردّها في بعض الأحيان ، ثمّ أذكر بعد ذلك ردًّا من ردوده على الخليل ، وهي كما يأتي :

1- ردّه على الكسائي :

قال ابن الوراق في باب (ارتفاع الفعل المضارع) : " اعلم أنّ الفعل المضارع إنّما يرتفع عند أهل البصرة بوقوعه موقع الاسم ، وسواء كان الاسم مرفوعًا أم منصوبًا أم مجرورًا "[2] ، والفراء يقول[3] : إنّ الفعل المضارع يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وعند الكسائي[4] أنّه يرتفع عمّا في أوّله من الزوائد ، ثمّ قال ابن ابن الوراق : " فأمّا قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ ولأنّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعًا لم يجز أن يقع الفعل منصوبًا ولا مجزومًا وهي موجودة فيه ؛ لأنّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع ؛ لأنّه لو دخل عليه لوجب أن يبقى حكمها فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعًا منصوبًا في حال ، وهذا محالٌ ،

---

(1) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 48 .

(2) علل النحو : 153 – 154 .

(3) ينظر : معاني القرآن : 53/1 .

(4) ينظر : الإنصاف لأبي البركات الأنباري : 551/2 – 553 .

فلما وجدنا هذا الفعل يُنصب ويُجزم والحروف في أوله موجودة عَلِمنا أنّها ليست علةً في رفعِهِ "[1] .

" وأمّا الفراء فقوله أقرب إلى الصواب ، وفساده مع ذلك وهو أنّه جعل النصب والجزم قبل الرفع ؛ لأنّه يرتفع بسلامته من النواصب والجوازم ، وأول أحوال الإعراب الرفع ، وقوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ؛ فلهذا فسد ، فاعْلَمْهُ "[2] .

2- ردّه على الفراء :

قال ابن الوراق في باب (الحال) : " كان الفراء يمنع من تقديم الحال إذا كانت من اسم ظاهر نحو : ضاحكًا جاء زيدٌ ، وعلة ذلك عند الفراء أنّ في (ضاحك) ضميرًا يرجع إلى (زيد) لا يجوز تقديمه عليه "[3] ، ثمّ بعد أن عرض رأي الفراء قال : " وهذا ليس بشيء عندنا ؛ لأنّ الضمير إذا تعلق باسم وكان ذلك الاسم مقدّماً على شريطة التأخير جاز تقديمه كقولك : ضربَ غلامَهُ زيدٌ ؛ لأنّ المفعول شرطه أن يقع بعد الفاعل ، فكذلك حكم الحال "[4] .

3- ردّه على أبي الحسن الأخفش :

قال ابن الوراق : " وأمّا أبو الحسن الأخفش فكان يجيز أن يُرفع (زيدًا) بتقدير (استقرّ) إذا تقدمت الظروف ، أي في قولنا : (إنّ عندك زيدًا) ... وهذا القول ضعيف ؛ لأنّ ليس أحدًا من العرب حُكِيَ عنه الامتناع من قولك : إنّ عندك زيدًا "[5] .

4- ردّه على الجرمي :

---

(1) علل النحو : 154 .

(2) نفسه : 153 – 154 .

(3) نفسه : 57 .

(4) نفسه : 239 .

(5) نفسه : 60 ، 209 .

اختار سيبويه الرفع في قوله تعالى :چژ ژ ڑ ڑچ [سبأ : 10] وهو قول الخليل ووافقه سيبويه[1] ، واختار أبو عمر الجرمي ، وأبو عثمان المازني ومن تابعهما النصبَ ، فأمّا الرفع فعلى العطف على اللفظ ، وأمّا النصب فبالعطف على الموضع[2] ، فردّ ابن الوراق عليهم بقوله : " والحجة لمن اختار الرفع قوية ، وذلك أنّ ما فيه الألف واللام لفظه لفظ المفرد وهو معرفة ، فصار التعريف فيه بالألف واللام كالتعريف بالقصد مع (يا) ألا ترى أنّ قولك : يا رجل ، إذا قصدت قصده يجري في التعريف مجرى ما فيه الألف واللام ، لم يجز فيه إلاّ الضمّ ووجب أن يختار ما يشاكله وهو الرفع ، وأمّا من اختار النصب فقد جعل الألف واللام مقام التنوين والإضافة، فلو كان الاسم مضافًا آمنوا بالنصب ، فكذلك ما قام مقامهما يوجب لهما النصب ، وهذه العلة فيها إدخال "[3] .

5- ردّه على الخليل :

ردّ ابن الوراق في باب (حروف النصب) على قول الخليل الذي نصّه : " إنّ أصل (لن) : لا أنْ ، ولكنّها حُذِفَت فبقيت (لن) تخفيفًا "[4] ، فردّوا ذلك عليه بأن قالوا : " إنّ ما بعد (لن) لا يعمل فيما قبلها ولو كانت (لن) على ما زعم الخليل لم يجز : زيدًا لن أضرب ، فتقدم ما بعد (لن) عليها ، وللخليل أن ينفصل من هذا بأن يقول : وجدت الحروف متى رُكِّبت خرجت عما كانت عليه ... "[5] .

إلاّ أنّ قول الخليل ضعيف من وجه آخر : وهو أنّ اللفظ متى جاءنا على صفة ما وأمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك ، فلما وجدنا أنّ معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعي أنّ أصلها شيء آخر من غير حجة قاطعة ولا ضرورة ، ويدلّ أيضًا على ضعف

---

(1) ينظر : الكتاب : 186/2 – 187 .

(2) ينظر : نفسه : 187/2 ، والمقتضب : 212/4 ، وأبو عثمان المازني : 207 .

(3) علل النحو : 61 ، 421 .

(4) الكتاب : 5/3 ، والمقتضب : 8/2 ، وخزانة الأدب للبغدادي : 441/8 .

(5) علل النحو : 59 ، 156 – 157 .

قول الخليل أنّه يجوز أن يليها الماضي ، وأنّ (أنْ) لا يليها إلاّ المستقبل ، فعَلِمنا أنّ حكم (أنْ) ساقط ، وأنّ (لنْ) حرف قائم بنفسه وضع للفعل المستقبل[1] .

ومن هنا استطيع أن أقول : إنّ ابن الوراق ردّ على أغلب العلماء بغض النظر عن المذهب الذي ينتمون له ، وهذا واضح فهو في هذه المسألة التي ردّ بها على الخليل لم يكتفِ بتأويل قول الخليل بحجة واحدة ، وإنّما ذكر له أربع حجج على ضعف قوله ، وهذا ما لم يستطع أحد أن يفعله ، فهو فضلاً عن أنّه لم يخطئه أنّه أيّد أقواله وردّ بها على أقوال بعض العلماء أيضًا ، من ذلك قوله في باب (الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار) : " اعلم أنّ سيبويه[2] لم يجز في (إنّ ، ولكنّ) العمل إذا دخلتها (ما) ، وأجاز ذلك أبو بكر بن السراج في كتاب (الأصول)[3] ، وأظنّ ذلك سهوًا منه على مذهب أصحابنا "[4] .

ابن جني :

لم يكن ابن جني مكثرًا من ردوده على العلماء ؛ بسبب صغر حجم كتابه واقتصاره على مسألة من المسائل التي تناولها العلماء الآخرون إلى أنّه وإن لم يلمس عنده منهجية ترتيب الموضوعات ؛ لأنّه تناول موضوعًا واحدًا إلاّ أنّه غيّر مما غيره بمنهجية عالية في أمور أخرى ، فهو يذكر أولاً آراء النحاة في المسائل التي حواها (علل التثنية) ، ثمّ يعرض الرأي الراجح ودليله ، ثمّ يذكر الاعتراضات التي تردّ القول الذي رجحه ، ويردّ على العلماء واحدًا واحدًا ، فيؤول أقوالهم ويرجحها ، أو يُبين فسادها من خلال ذكر رأي سيبويه وذكر جميع آراء العلماء بعده ، فالذي يوافق رأي سيبويه هو الرأي الراجح لديه ، وما يعارض رأي سيبويه يُبين فساده ويؤوله لصالح رأي سيبويه أيضًا[5] .

---

(1) ينظر : علل النحو : 156 – 157 .

(2) ينظر : الكتاب : 138/2 .

(3) ينظر : 232/1 .

(4) علل النحو : 63 ، 175 .

(5) ينظر : علل التثنية : 51 – 54 .

ردّ ابن جني على أبي الحسن الأخفش الذي عزي إليه أنّه قال : " إنّ الألف ليست حرف إعراب ولا هي إعراب ولكنّها دليل الإعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أنّ الاسم مرفوع ، وإذا رأيت الياء علمت أنّ الاسم مجرور أو منصوب "[1] .

فردّ عليه ابن جني بقوله : " لو كانت حروف إعراب لما عملت بها رفعًا من نصب ولا جرّ ، كما أنّك إذا سمعت (دال) زيد لم تدلّ على رفع ولا نصب ولا جرّ "[2] .

وهذا الذي ذكره غير لازم وذلك أنّا قد رأينا حروف إعراب بلا خلاف تفيدنا الرفع والنصب والجر ، وهي أبوك وأخواته ، وأمّا قوله : ليست بإعراب فصحيح ، وذلك تبين في فساد قول الفراء والزيادي[3] .

وأمّا قوله : لو كانت (الألف) حرف إعراب لوجب أن يكون فيها إعراب هو غير ما ، كما كان ذلك في دال (زيد) فيفسده ما ذكرناه من الحجاج في هذا عند شرح مذهب سيبويه أولاً ، أي الذي ذكره بعد آراء النحاة في ألف التثنية ، ثمّ ذكر بعد ذلك قول شيخه أبي علي الفارسي ، إذ قال : " ولا تمتنع الألف على قياس قول سيبويه أنّها حرف إعراب أنْ تدلّ على الرفع كما دلّت عليه عند أبي الحسن لوجودنا حروف إعراب تقوم مقام الإعراب ، وفي قول سيبويه هذا ردٌّ ليس هذا موضعه وسأشير إليه في الخلاف في هذه الحروف .

ولكن وجه الخلاف بين سيبويه وأبي علي الفارسي هو أنّ سيبويه قد زعم أنّها حرف إعراب ولا تدلّ على الإعراب[4] .

إذن تتخلص طريقة ابن جني في مناقشة آراء العلماء وردّها في ذكر آراء العلماء أولاً ، ثمّ رأي سيبويه ، ثمّ يورد الاعتراضات التي تردّ قول سيبويه ،وفي النهاية يحاول ابن جني أن يوفق بين رأي سيبويه ورأي شيخه أبي علي الفارسي

---

(1) ينظر : المقتضب : 152/1 ، والإيضاح في علل النحو : 130 ، والإنصاف : 33/1 .

(2) علل التثنية : 63 – 64 .

(3) ينظر : نفسه : 64 .

(4) ينظر : نفسه : 64 – 65 .

بتأويل قول شيخه ، وبهذه الطريقة ردّ ابن جني على قول أبي عمرو الجرمي ، وعلى قول الفراء ، وأبي إسحاق الزيادي فقط في مجمل كتاب (علل التثنية) .

الجليس النحوي :

لا يقلّ الجليس النحوي شيئًا في ردّه على أقوال العلماء والإدلاء بآرائه عن العلماء الذين سبقوه ، فهو من العلماء المكثرين في ردّ أقوال العلماء كما أشرتُ إلى ذلك فيما سبق .

لذلك ساقتصر على ذكر ردٍّ من ردوده الأربعة على الكسائي ، وأذكر أيضًا ما اشترك في ذكره هو والعكبري في ردّهما على الكسائي ، والفراء ، وثعلب ، وردّه على سيبويه ، وأذكر أخيرًا ردّه لمذهب البصريين ؛ تجنبًا للإسهاب ؛ لأنّه ردّ على مجموعة غير قليلة من العلماء بغض النظر عن مذاهبهم النحوية .

ردّ الجليس النحوي على الكسائي في باب (نعم وبئس) ، إذ قال : " والكسائي يجيز (نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ)[1] وهو غير جائز ؛ لأنّه إن جعل (فيك) صلة الألف واللام فالصلة لا تتقدم الموصول ، وإن جعله أجنبيًا فـ (نِعْم وبئس) لا يعملان فيما بَعُدَ عنهما ، وحالت واسطة بينه وبينهما ؛ لأنّهما ضعيفان غير متصرفين "[2] .

وردّ على الكسائي ، والفراء ، وثعلب في باب (العوامل) عند حديثه عن عامل رفع الفعل المضارع ، قال : " وقوع الفعل المضارع بنفسه موقع الاسم يعمل فيه الرفع ؛ لأنّه معنوي والفعل معه مجرد من العوامل اللفظية ، فأشبه الابتداء فارتفع الفعل من حيث ارتفع المبتدأ ، وقلنا بنفسه احترازًا من وقوعه مع (أنْ) الخفيفة موقع اسم مصدري ؛ لأنّه هناك منصوب بأن ؛ ولهذا قال بعض النحويين : إنّ الفعل المضارع إذا وقع بنفسه موقع الاسم ارتفع ، وإذا وقع مع غيره موقع الاسم انتصب ، وإذا لم يقع بنفسه ولا مع غيره موقع الاسم انجزم ، والاعتراض بارتفاعه ومعه السين أو سوف غير مؤثر في صحة ما قلناه ؛ لأنّهما كالجزء منه قياسًا على نظيرتهما وهي لام التعريف ؛ فلهذا جاز دخول لام التأكيد عليه ومعه (سوف) في مثل قوله تعالى :چ ڈ ڈ ژ ژ چ [الضحى : 5] ، وفي رفعه ثلاثة أقوال بعد المذكور ،

---

(1) ينظر : الأصول لابن السراج : 119/1 ، وهمع الهوامع : 21/3 .

(2) ثمار الصناعة في علم العربية : 103 .

أحدها : قول الكسائي : إنّ عامل الرفع فيه حرف المضارعة ، وهو خطأ ؛ لأنّ حرف المضارعة موجود معه في حال النصب والجزم ، فإن اعتذر له بتغليب أقوى العاملين قيل : لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، والثاني قول ثعلب : إنّ المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه ، والثالث قول الفراء : إنّ تجرده من العوامل ، عامل الرفع فيه تشبيهًا بالمبتدأ وهذا أيضًا وهمٌ وغلط في الأصل والفرع ، أي في المقيس والمقيس عليه ؛ لأنّ فقدان العامل لا يكون عاملاً ؛ لأنّ عدم الشيء لا يوجب بذاته وجود غيره ، وإنّما العلة المحققة الجامعة بين المبتدأ والفعل المضارع ما قدّمنا شرحه "[1] .

إذن منهج الجليس النحوي قائم على إيراد آراء العلماء في المسألة الواحدة وبيان فسادها أو صحتها مع إثبات الأصح بالحجة والدليل ، وهذا المنهج نجده عند العكبري من بين العلماء الآخرين ، حيث ذكر الأخير هذه المسألة نصًّا في الباب الأول من الجزء الثاني في (لبابه)[2] ، ولكنّه ردّ على الكسائي والفراء فقط ، إلاّ أنّه اختلف عن الجليس النحوي بكثرة الحجج التي ردّ بها عليهما ؛ لأنّ منهجه قائم على الإسهاب في إيضاح بعض مسائل مؤلفه ، على عكس الجليس النحوي .

ومن ردوده المهمة التي تميز بها هو والعكبري ردّه على سيبويه ، قال سيبويه في باب (اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرةً منونًا) : " وكذلك إنْ جئت باسم الفاعل الذي تعدى فعله إلى مفعولين وذلك قولك : هذا معطي زيدٍ درهمًا وعمرٍو ، إذا لم تُجْرِهِ على الدرهم ، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله وتقول : هذا معطي زيدٍ وعبدَ الله ، والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى ؛ لأنّك قد فصلت بينهما "[3] .

وقد ردّ على هذا القول الجليس النحوي في باب (ما لم يُسمَّ فاعله) ، إذ قال : " ولا يجوز أن يبنى غير المتعدي لما لم يسمّ فاعله لئلا يبقى حديثًا عن غير محدث

---

(1) ثمار الصناعة في علم العربية : 76 – 77 .

(2) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : 25/2 – 26 .

(3) الكتاب : 175/1 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 30/2 .

عنه إلاّ عند سيبويه ، فإنّه يجيز ذلك على إضمار المصدر وهو ضعيف ؛ لأنّ فائدة المصدر كأصله من نفس لفظ الفعل إلاّ أن ينعت فتحسن عند ذلك إقامته مقام الفاعل ؛ لأنّ في النعت زيادة فائدة "[1] كقوله سبحانه :چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ چ [الحاقة : 13] ، وأرى أنّ ردّ الجليس النحوي على سيبويه ليس في موضعه ؛ لأنّ سيبويه يتحدث عن المتعدي إلى مفعولين في النصّ الذي ردّ به عليه ، أمّا الجليس النحوي فيتحدث عن عدم جواز بناء غير المتعدي .

وقد ردّ الجليس النحوي على مذهب البصريين عند حديثه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال الفعل الأول أو الثاني في المفعول في جملة (قام وقعد زيد) حيث ذكر الجليس النحوي مذاهب الفريقين ذاكرًا بيت امرئ القيس[2] :

فلو أنَّ ما أسْعَى لأدنَى مَعِيشَةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

فذكر أنّ قوله : (لم أطلب) معناه : لم أسعَ وهو غير متعدٍّ ، فلذلك لم يحفل به ولا أعمل الأول ولا يُدرى كيف خُفِيَ ذلك[3] .

العكبري :

اختلف العكبري عمّن سبقه من العلماء الآخرين جميعًا في مناقشة آراء العلماء ومحاججتهم وردّه لآرائهم ، فقد كان العكبري مكثرًا في ردّه لآراء الكثير من العلماء وهذا أمر طبيعي ؛ لأنّ كتابه حوى أغلب موضوعات النحو بشكل مفصل ، فهو في ردّه لأي رأي من آراء العلماء يذكر أكثر من أربعة أو خمسة حجج تدلّ على فساد هذا الرأي ، ويذكر العدد نفسه في بيان وجه ترجيحه لأيّ رأي من آراء العلماء ، ولكنّه اختلف عن الآخرين بأنّه في أكثر من مسألة يرجح رأي الكوفيين ، وهذا أمر ذكره الذين سبقوه ، ولكن نجدهم قد يرجحون رأيًا أو اثنين على الأغلب في جميع مؤلفاتهم ، ولكنّه رجّح آراءهم في أكثر من مسألتين[4] .

---

(1) ثمار الصناعة في علم العربية : 110 .

(2) ديوانه : 39 .

(3) ينظر : ثمار الصناعة في علم العربية : 97 .

(4) اللباب في علل البناء والإعراب : 522/1 ، 408/2 .

ومما ذكره العكبري ولم يذكره أحدٌ غيره سوى الجليس النحوي هو ردّه لرأي سيبويه ، حيث ردّ عليه مرتين : مرة ذكر رأيه وصرّح باسمه ، ومرة ذكر رأيه أو ما ذهب إليه من دون أن يصرّح باسمه ، وأشار إلى ذلك الجليس النحوي الذي ردّ عليه هو أيضًا ولكن في موضع واحد من مؤلفه ، وسأذكر في هذا الموضع ردّه الذي صرّح باسم سيبويه فيه ؛ لأنّ الموضع الثاني الذي ردّ به على سيبويه قد ذكرته مع ردود الجليس النحوي ؛ لأنّه اشترك مع العكبري في الردّ على سيبويه ، وقد انفرد الاثنان في الاشتراك بالردّ على العلماء في موضعين من مؤلفيهما ، وهو ما لم أجده عند العلماء الآخرين ، وسأذكر أيضًا ردّين من ردوده على الكوفيين ومثلهما على البصريين ، وهي على النحو الآتي :

ردّ العكبري في أول باب يطالعنا في لبابه على الكوفيين عند ذكره لاشتقاق الاسم عندهم وعند البصريين ، إذ قال في باب (أقسام الكلام) : " واشتقاقه أي الاسم عند البصريين من (سما يسمو) : إذا علا ، فالمحذوف منه (لامه) ؛ لأنّ المحذوف يرجع إلى موضع اللام في جميع تصاريفه نحو : سمّيت وأسميت وسَمَّى وسُمِّي وأسماء وأسام ؛ ولأنّ الهمزة فيه عوض من المحذوف ، وقد أُلِفَ من عاداتهم أن يعوضوا في غير موضع الحذف "[1] .

" وقال الكوفيون : هو من السمة ، فالمحذوف (فاؤه) ، وهو خطأ في الاشتقاق ، وفيه الخلاف ، وهو صحيح في المعنى "[2] .

يردّ العكبري أحيانًا في موضع واحد على أكثر من عالم على اختلاف مدارسهم النحوية ، من ذلك ردّه في باب (المفعول معه) على أبي الحسن الأخفش والزجاج ، وردّ أيضًا على الكوفيين ورجح مذهب سيبويه ، إذ قال : " كلّ اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) وقبلها فعل وفاعل فذلك الاسم منصوب واختلفوا في ناصبه "[3] ، فمذهب سيبويه والمحققين أنّه الفعل المذكور كقولك : (قمتُ وزيدًا) فالناصب (قمت) ؛ لأنّ الاسم منصوب والنصب عمل ، ولا بدّ للعمل من عامل ،

---

(1) نفسه : 46/1 .

(2) نفسه : 46/1 .

(3) اللباب في علل البناء والإعراب : 279/1 .

و(الواو) غير عاملة للنصب ، ولا شيء هنا يصلح للعمل إلاّ الفعل[1] ، وكلام سيبويه الذي نصّه : " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنّه مفعوله معه ومفعوله به ... والواو لم تغير المعنى تعمل في الاسم ما قبلها "[2] ، والذي بدا لي من كلام سيبويه أنّ الواو اشتركت مع الفعل في العمل ، أو أنّها هي التي جعلت الفعل يعمل في الاسم أو بواسطتها .

وقال الزجاج : " الناصب له فعل محذوف تقديره : (قمت) أو (لابست) أو (صاحبت) زيدًا ، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة الواو بينهما "[3] ، ثمّ قال العكبري : " وهذا ضعيف ؛ لأنّ الفعل المذكور إذا صحّ أن يعمل لم يُجعل العمل لمحذوف ، وقد صحّ بما تقدم ، وأمّا الواو فغير مانعة لوجهين : أحدهما : أنّ بها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثره فيه لفظًا ، والثاني : أنّها في العطف لا تمنع كقولك : ضربتُ زيدًا وعمرًا ، فالناصب لـ (عمرو) الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف "[4] ، وقال الكوفيون : " ينتصب على الخلاف "[5] ، ثمّ ردّ عليهم بقوله : " وقد أفسدناه في باب (ما) ، ومعنى كلامهم أنّ الاسم الثاني غير مشارك للأول في الفعل المذكور فلم يرفع لذلك بل نصب كما ينصب المفعول للخلاف "[6] .

" وقال أبو الحسن الأخفش[7] : ينتصب الاسم انتصاب الظروف ؛ لأنّه ناب ناب عن (مع) كما أنّ (غيرًا) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) وهذا ضعيف لبعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف ، و(مع) ظرف ، و(الواو) قائمة مقامها في المعنى ، فإذن ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفًا ، ولا فرق بين

---

(1) ينظر : الكتاب : 297/1 ، 305 ، واللباب في علل البناء والإعراب : 297/1 .
(2) الكتاب : 297/1 .
(3) التبيين عن مذاهب النحويين : 381 ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : 358/2 .
(4) اللباب في علل البناء والإعراب : 279/1 .
(5) الإنصاف في مسائل الخلاف : 248/1 .
(6) اللباب في علل البناء والإعراب : 279/1 – 280 .
(7) ينظر : معاني القرآن : 93/1 .

تقوية الفعل بحرف الجرّ والواو حتى يتصل معناه بالاسم ، إلاّ أنّ حرف الجرّ عَمِلَ والواو لا تعمل ، فكان وصول الفعل إلى الاسم بعد الواو كعمل الفعل في موضع الجار والمجرور "[1] .

ومن ردوده أيضًا في باب (الاستثناء) ، إذ قال : " والمستثنى من موجب بـ (إلا) منصوب بالفعل المقدم ، وما في معناه بواسطة (إلاّ) "[2] ، ورُوِيَ عن الزجاج[3] أنّ نصبه بـ (إلاّ) ؛ لأنّها في معنى : (استثني) ، وقال الكوفيون : " (إلاّ) مركبة من (إن) و(لا) فإذا نصبت كان بـ (إن) وإذا رفعت كان بـ (لا) "[4] ، ثمّ قال : " وحجة الأولين أنّ الفعل هو الأصل في العمل إلاّ أنّ الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه ، وبـ (إلاّ) وصل إليه ، فصار كواو (مع) وكحروف الجرّ ، ويدلّ عليه أنّ (غيرًا) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لما كانت مبهمة كالظرف ، واتّصل الفعل بها بنفسه ، وليس ثَمَّ ما يصح عمله فيها إلاّ الفعل "[5] ، ثمّ ردّ على الزجاج بقوله : " وأمّا الزجاج فيبطل مذهبه من أوجه : أحدها : ما ذكرناه من (غير) ولا يصحّ معها تقدير (استثني) ؛ لأنّه

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 280/1 ، 281 .

(2) نفسه : 303/1 .

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 160/1 ، 161 .

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف : 260/1 – 261 .

(5) اللباب في علل البناء والإعراب : 303/1 .

يصير (زيد) داخلاً في حكم الأول ، وغيره مخرجًا منه ، وهذا معنى فاسد ... "[1] وهكذا الثالث ، والرابع ، والخامس ، فهو يذكر أكثر من حجة تدلّ على فساد مذهب من يخالفه في أي مسألة من المسائل النحوية .

وأمّا مذهب الفراء فيبطل من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ دعوى التركيب فيها خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلاّ بدليل ظاهر ولا دليل بحال ، والثاني : أنّه لو سلم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و(كأنّ) لا بدليل ظاهر ، ولا دليل بحال ، والثالث : أنّ النصب بـ (إنّ) فاسد ؛ لأنّها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ولا خبر ، و(لا) لا تعمل الرفع ، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضًا[2] .

وأمّا ردّه على سيبويه فقد ذكره في باب (ما ينتصب بفعل محذوف) ، إذ قال : " وأمّا (لبيك ، وسَعْديك ، وحَنانيك) فمصادر ، والتقدير : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة ، وسعدت بها سعدًا بعد سعدٍ ، وتحننت علينا تحننًا بعد تحننٍ، واشتقاق (لبيك) من : ألبَّ بالمكان ، ولبّ به : إذا أقام ، وهذه في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه ، وقال سيبويه : هو مفرد قلبت ألفه ياءً مع المضمر مثل : كلا[3] ، وهذا غير صحيح ؛ لأنّه قد جاء بالياء مضافًا إلى الظاهر ، قال الشاعر[4] :

دعَوْتُ لِمَا نَابني مِسْورَا فلبَّي فلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ "[5]

وردّ على سيبويه أيضًا من العلماء العكبري ولكنّه لم يذكر اسم سيبويه بل اكتفى بذكر ما ذهب إليه ، وردّ عليه بقوله : " إنّ قومًا ذهبوا إلى جواز أن يكون المصدر المحذوف مضمرًا فيه وساغ حذفه بدلالة الفعل عليه وهذا ضعيفٌ جدًّا ؛ لأنّ المصدر المحذوف لا يفيد إسناد الفعل إليه إذا كان الفعل يغنـــي عنـــه ، ولا

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 303/1 .

(2) ينظر : نفسه : 304/1 .

(3) ينظر : الكتاب : 352/1 .

(4) البيت بلا عزو في : خزانة الأدب : 92/2 .

(5) اللباب في علل البناء والإعراب : 465/1 .

يصح تقدير مصدر موصوف ولا دال على عدد ، إذ ليس في الفعل دلالة على الصفة والعدد "[1] .

وبذلك يكون العكبري قد ردّ على سيبويه مرتين في (لبابه) وهو ما لم يفعله الآخرون من العلماء ، وهو واهمٌ في ردوده هذه التي ردّ بها على سيبويه كما سأذكر ذلك في الفصل الخامس ، وسأذكر ردّه الثاني في موضعه إن شاء الله .

ومن المسائل التي أيّد بها العكبريُّ رأي الكوفيين قوله في مسألة من مسائل منع الصرف ، إذ قال : " يجوز للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف للضرورة على الإطلاق ، وقال الكوفيون : ليس له ذلك في (أفعل منك) ... حجة الأولين أنّه اسم معرب نكرة ، فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء التي لا تنصرف ، واحتجّ الآخرون بأنّ (منك) تجري مجرى الألف واللام والإضافة ، ولذلك ينوبان عن (من) فكما لا تنون مع الألف واللام والإضافة لا تنون مع (منْ) ، والجواب أنّ ذلك لا يصحّ ؛ لأنّ (مِنْ) وإن خصصت ولكن بعض التخصيص ، والاسم بعد ذلك نكرة بخلاف الألف واللام والإضافة "[2] .

الخوارزمي :

ردّ صدر الأفاضل الخوارزمي على عدد غير قليل من آراء العلماء ، وهو كحال العلماء الذين سبقوه عندما يردّ على رأي عالم ما يذكر أدلته وحججه التي جعلته يردّ على هذا الرأي ، وتابع الخوارزميُّ ابنَ الوراق في ردّه على الخليل في موضعين في مجمل (ترشيح العلل) ، وردّ الخوارزمي أيضًا على علماء بصريين وكوفيين كحال العلماء الآخرين[3] .

وساقتصر على ذكر ردّين من ردوده على كلّ مذهب مع ذكر ردوده على الخليل وترجيح رأي سيبويه على رأي الخليل في أحد المواضع .

---

(1) اللباب في علل البناء والإعراب : 158/1 – 159 .

(2) نفسه : 522/1 – 523 .

(3) ينظر : ترشيح العلل في شرح الجمل : 193 ، 248 ، 337 .

ردّه على الفراء ، قال الخوارزمي في باب (إضمار الشرط) : " إنّ من المتأخرين من يُضعف قول الفراء حول إعراب قوله تعالى : چۋ ۋ ۇ و وچ [الصف : 12] حيث قال الفراء[1] : إنّ (يغفر) مجزوم بـ چڈ ڈ چ [الصف : 10] ؛ لأنّ مجرد الدلالة على التجارة لا يكون سببًا في غفران الذنوب ما لم يكن من جهتهم القبول والعمل بما دلّهم عليه ، ولهذا مال أبو إسحاق إلى أن يكون (يغفر) مجزومًا بـ (تؤمنون) ؛ لأنّه بمعنى : آمِنُوا ، وقرأ ابن مسعود (آمنوا)[2] ، وإن كان أبو سعيد رجح قول الفراء على قول الزجاج لوجه ذكره في (شرح الكتاب) "[3] .

ومن ردوده على الكوفيين أيضًا قوله في باب (إنّ وأخواتها) ، إذ قال : " فإن قيل : ما تقول في قول الكوفيين إنّ هذه الحروف تنصب الاسم والخبر مرفوع على حاله قبل دخولها لا عمل لها فيه ؟ قيل : قد بيّنا المقتضى لكونها عاملة في الجزأين فبطل قولهم ، ومما يزيد ذلك وضوحًا أنّ لها معاني في دخولها في الجملة ، فتأثيرها المعنوي في الخبر أدخل وأظهر في المقصود من تأثيرها في الاسم ، مثاله قولك : إنّ زيدًا منطلقٌ ، فهي للتأكيد بالاتفاق ، والتأكيد إنّما يكون في الانطلاق لا في (زيد) ، فإذا أثّر معناها في الخبر فلأنْ يؤثر عملها فيه أولى ؛ ولأنّ تأثير العمل تابع للمعنى ؛ ولذلك نجد كثيرًا من الحروف لا تعمل ، ولا نجد عاملاً لا معنى له ، فظهر بهذا أنّ هذه الحروف عاملة في الخبر والاسم جميعًا "[4] .

وردّ الخوارزمي على الزجاج فقال في باب (مواضع فتح وكسر همزة إن) : " فإن قيل : هل يجوز رفع صفة اسم المكسورة حملاً على المحل كما ذكرته في المعطوف ؟ قيل : هذا مختلفٌ فيه ، فأجازه أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ) وحمل عليه قوله تعالى :چ □ □ □ □ □ □ چ [سبأ : 48] ، وقال غيره : (علاّم) خبر مبتدأ محذوف لا صفة ؛ لأنّه لا يجوز الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف ؛

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 316/3 .

(2) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : 156 ، والبحر المحيط : 260/8 – 261 .

(3) ترشيح العلل في شرح الجمل : 193 .

(4) نفسه : 141 .

لأنّ إيراد الخبر إعلام بتمامية الاسم ، وإيراد الصفة إعلام بعدم تماميته وقت الإخبار ، وهما في طرفي نقيض "[1] .

وكان موقف الخوارزمي من صاحب (الجمل) موقفًا وسطًا ، فنراه مرة يؤيده ويدافع عنه ، ومرة أخرى يعارضه ويردّ عليه ، وسأذكر مسألتين من مسائله التي أوردها مرة للتأييد والدفاع عن شيخه ، ومرة للردّ عليه .

فمن دفاعه عنه وتأييده له قوله في باب (تمييز كم) ، إذ قال : " فأمّا (كم) فعلى وجهين : استفهامية ، وخبرية ، فالاستفهامية تنصب مميزها مفردًا نحو : كم رجلاً عندك ؟ وانتصابه على التمييز ، وحمله بعض النحويين على (أحد عشر) ، وحمله الشيخ على (عشرون) ، أمّا الوجه فحملها على (أحد عشر) وجدان مميزها مفردًا منصوبًا ، وحمل الشيخ إياها على (عشرون) أحسن وأولى ؛ لأنّ (عشرون) أول عدد غير مركب جاء تمييزه مفردًا منصوبًا ، فحصل الشبه بينهما وبين (عشرون) من جهتين : المميَّز والمميِّز فصار حمله على (عشرون) أقوى وأولى بذلك ... "[2] .

ومن ردوده على شيخه قوله في باب (البدل) ، إذ قال : " فإن قيل : ما معنى بدل الاشتمال ؟ قيل : هو الذي يتعلق بالمُبدل ولا يكون بعضًا ولا كُلاً ، والذي يعتقده بعض الناس أنّ معناه : أن يشتمل البدل على المبدل كالثوب على زيدٍ فخطأ ، ألا ترى أنّ قولك : أعجبني زيدٌ علمُهُ بدل الاشتمال ، ولا يشتمل العلم على (زيد) ، وكذلك قوله تعالى :چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ چ چ چ [البقرة : 217] والقتال لا يشتمل على الشهر "[3] .

ومن ردوده أيضًا ردّه على قول الخليل ، إذ ذكر في باب (المضمرات) أنّ الحرف الذي يتصل بـ (إيّا) من (الكاف) و(الهاء) و(الياء) ونحوها دلالات على مخالفة أحوال أصحاب هذه الضمائر من التكلم ، والخطاب لها ، والغَيْبة ، والتأنيث ، والتذكير ، والتثنية ، والجمع ، ولا محل لها من الإعراب ، ولا عبرةَ لما حكاه

---

(1) ترشيح العلل في شرح الجمل : 148 .

(2) نفسه : 326 .

(3) نفسه : 284 .

الخليل عن بعض العرب : (أنّه إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب) عند شيوخنا النحويين[1] .

(1) ينظر : الكتاب : 279/1 ، وترشيح العلل في شرح الجمل : 337 .

ABSTRACT

That the subject of my study is (written vowels grammatical heritage) study of the budget , and the meaning of this topic is the study of books that are specialized grammatical terms of curricula scientists and their sources and their discussions of views and study what was understood by scientists from the evidence in the rulemaking and Conditions grammatical to these scientists .

The kick of authorship in this topic senior scientists have books in various different sciences, but I did not find only seven of these : (illustration in ills as) of glass, and (ills as) by Ibn Warraq, and (the ills of Deuteronomy) to the son of reaping, and (the fruits of the industry in the Arab flag) for Gillis grammar, and (in the construction accounted for pulp and express) Akipri, and (ills nomination in explaining sentences) algorithm, (and Identical in grammatical illness) for Dmamina .

Has pointed to Dr. Mazen Abdul Rasoul Salman subject and it Agherna professors evacuation section. After \ my knowledge on the subject and the collection of scientific material, necessitated the nature of the search that divided the three chapters preceded by a preface, followed by a conclusion.

Ensure that all the books that boot Olfat in grammatical ills printed and then reported it lost after that brief on the lives of all of the world scientists then that the talk about the number of times that it has achieved an optional book stating the reason for the investigation which was adopted in the message .

The first chapter was allocated to study (methods scientists authoring books illness and their sources) has corrupted this chapter of three sections: the first: Scientists methods in their compositions, and the second: their sources, and the third: the ability to argue and debate .

The second chapter has appropriated for the study (as assets) and was also in three sections: the first: hearing, and the second: the measurement, and the third: reasoning .

The third chapter was entitled (doctrines grammatical scientists illness) has included two themes dealt with in the first:

ABSTRACT

Sources of scientists has reported more details on that in the first quarter so had enough reference to it in this chapter, has said her here because the sources of the world is very important to determine the doctrine grammar, and dealt with in this section also (terminology scientists) and (Tbarham (f) the views of any two teams) any visual or Alkoviin, has shown through the contentious issues which had a total of dispute in which, while the second section of this chapter was the outlet recorded by scientists .

The three chapters concluded a conclusion stating the most important findings of the study bibliographic sources and references that adopted in the message .